مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثاني عشر – العدد الثاني ، ص269– 321، يونيو 2004

المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي 1922 – 1973

أكرم محمد عدوان

قسم التاريخ – كلية الآداب بالجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين

ملخص: يتناول البحث بالدارسة موضوع المشاريع والأفكار الإسرائيلية لتسوية قضية فلسطين في المرحلة الواقعة بين عامي 1922–1973 بحيث يركز البحث على أهم المشاريع الأفكار التي وضعها العديد من القادة السياسيين للحركة الصهيونية لتسوية القضية الفلسطينية خلال المرحلة السابقة إلى جانب المشاريع والأفكار التي طرحها أحزاب صهيونية حول نفس القضية.

Abstract : This research work studies the Israeli plans and concepts to find compromise to the Palestinian issue between 1922-1973 this research which focus on the main plans and concepts which were set by many political leaders of the zionism movement to find compromise to Palestine case within the last period, beside to the plans and ideas which were set forth by Zionism parties to the same problem.

أولاً: المشاريع والأفكار خلال مرحلة الانتداب البريطاني – 1922–1947

تعتبر هذه المرحلة هامة جداً في تاريخ القضية الفلسطينية، وذلك لأن هذه المرحلة شهدت نشأة ما يسمى اليوم بقضية فلسطين، فالاحتلال البريطاني لهذه المنطقة عام 1917، أدى إلى تغيير ملامح هذه المنطقة وأوجد جسماً غريباً على أرض فلسطين تمثل في إغراق المنطقة باليهود ، ويبدو أن الهدف الرئيس للاحتلال البريطاني للمنطقة خلال تلك المرحلة، هو خلق كيان صهيوني على أرض فلسطين تستطيع بريطانيا من خلاله تحقيق مصالحها المختلفة في هذه المنطقة، وبالطبع جاء ذلك على حساب الشعب الفلسطيني، ويمكن القول أن بريطانيا ومنذ احتلالها لفلسطين عملت على تحقيق هذا الهدف ونستطيع أن نؤكد أنها نجحت إلى حد كبير في تحقيقه والدليل ما نراه اليوم من قيام الكيان اليهودي على أرض فلسطين والدعم الكبير من قبل بريطانيا له، ومع دخول المنطقة خاصة فلسطين حالة صراع دائم بين أصحابها العرب من ناحية والقادمين الجدد من اليهود، خلال هذه المرحلة، بدأت تظهر بعض الأفكار والمقترحات من كلا الجانبين العرب واليهودي لإيجاد حل يوقف حالة ذلك الصراع، لهذا ظهرت في هذه المرحلة الممتدة من عام 1922م – 1947م، العديد من الأفكار والمقترحات العربية منها الصهيونية لإيجاد

تسوية مناسبة لذلك الصراع، وكما ذكرنا سنركز فقط على الأفكار والمقترحات والمشاريع الصهيونية تجاه هذه القضية.

1- مشروع الدولة الفيدرالية أو الثنائية القومية

ظهر أوائل هذه المرحلة ، خاصة في أواخر عام 1922، اقتراح لحل القضية الفلسطينية على لسان الصهيوني "زئيفي جابوتنسكي"*، كرد على الكتاب الأبيض الذي وضعه "تشرتشل"* وهو الاقتراح القائم على أساس "الدولة الفيدرالية أو الثنائية القومية"، ويقصد بهذا الحل هو إقامة دولة فيدرالية يعترف فيها قانونياً بالحكم الذاتي لكل من "الشعبين العربي الفلسطيني والإسرائيلي"، وهو يدعو إلى إقامة دولة ذات شخصية دولية واحدة وسيادة واحدة، وإعطاء كل قومية أو شعب حقوقاً متساوية في إطار الدولة الواحدة. (1)

وهكذا فإن هذا الحل يقوم على أساس إنشاء دولة واحدة ذات طابع فيدرالي، بحيث يكون لكل من الشعبين أو القوميتين – العربية واليهود فرصة في ممارسة حقوقها القومية في إطار دولة واحدة، وأن تكون لكل منها مؤسساتها السياسية والتعليمية، والثقافية المستقلة، على أن تتوحد فيها مسائل الدفاع والمالية والخارجية مع مراعاة التمثيل المتساوي أو النسبي في مؤسسات الحكم المركزية.

ومبعث هذا الاقتراح أو المشروع الاعتبارات الصهيونية التالية

1. اعتبار عملي مرجعه تصور بعض اليهود استحالة تحقيق الحركة الصهيونية وهو إنشاء وطن قومي يهودي، وأن هناك عقبات جسام تحول دون تحقيق هذا الهدف، ومن ثم يصبح هدف الدولة ثنائية القومية أكثر إمكانية واحتمالاً، كما أنه يمكن أن يكون أكثر قبولاً لدى العرب.
2. اعتبار فكرى وهو إدراك بعض الشخصيات اليهودية المثقفة أن إقامة دولة يهودية سوف يؤدي إلى سلسله طويلة من المعارك والعداء مع العرب من داخل فلسطين وخارجها وأن ذلك لن يحقق الحلم اليهودي المنشود فأنه من الأفضل أقامة دولة ثنائية القومية والعيش في سلام مع العرب.
3. اعتبار تكتيكي فقد استخدم بعض الدهاه الصهاينة هذا المفهوم كشعار مؤقت لأنه قد يرضى العرب، ويهدئ من مخاوفهم، ويقلل من مقاومتهم ورفضهم

---

* – زيئفي جابوتنسكي: زعيم الحركة التصحيحية في الحركة الصهيونية.

* – تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا في هذه المرحلة.

للهجرة اليهودية ولاكتساب شرعية في مواجهة الأغلبية الساحقة والرافضة لمفهوم الوطن القومي اليهودي(2).

كما يتضح لنا من خلال ذلك المشروع، أنه يركز على الإقرار والتأكيد على وجود جماعة يهودية يجب أن تتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي والاستقلال في إدارة شؤونها في إطار الدولة الواحدة، وهو أمر خطير للغاية خاصة في تلك المرحلة، التي كان فيها العنصر اليهودي، يمثل أقلية غير محسوبة داخل المجتمع الفلسطيني، وهذا يوضح لنا مدى خطورة هذا المشروع ومدى الأطماع الصهيونية في فلسطين خلال تلك المرحلة من تاريخ القضية الفلسطينية.

وقد تم عرض المشروع في مؤتمر "أجدوت هاعفودا" الذي عقد في (عين حار ودو) في عام 1925م بحيث طرحت الفكرة بواسطة عدد من المفكرين اليهود – من أبرزهم الكاتب "آرثر روبين" – الذين كونوا جمعية ثقافية، كانت تدعو إلى هذا الحل والتي مارست عدداً من الأنشطة في مجال الدعوة إليه، إلا أنها كانت جمعية ثقافية أكثر منها جمعية سياسية. وظلت محدودة العدد محدودة التأثير، ولم تحاول الاتصال بالعرب أو اجتذابهم لصفوفها حتى تم حلها عام 1933م، وقد كانت علاقتها مع الحركة الصهيونية تتسم بالعداء،و قد اتهم أعضاءها بخيانة الشعب اليهودي وآماله من قبل الصهاينة. (3)

كما دافع عن تلك الفكرة، مجموعة "هاشومير هات سعير "الحارس الفتي"، والتي أصبحت فيما بعد نواة حزب المابام، فقد دعت إلى إقامة دولة اشتراكية ثنائية القومية يكون فيها اليهود هم الأغلبية، وظل المابام يؤيد تلك الفكرة نظرياً حتى عام 1948م. (4)

وفي بداية الأربعينيات تكونت جمعيتان ثقافيتان صهيونيتان، دعت كلتاهما إلى نفس الفكرة، وهما "جماعة آحود"، "وجمعية الاتحاد للتعاون بين اليهود والعرب" – وكان من أبرز عناصرها الفيلسوف اليهودي الشهير"مارتن بوبر"، "وهانز كوهن"، ورئيس الجامعة العبرية د. " يهودا ما جنس"، والذين دعوا إلى قيام دولة عربية يهودية على أساس المساواة وتكافؤ الفرص بين العرب واليهود وذلك أمام لجنة التحقيق الأنجلوأمريكية عام 1946م.

والثانية، "عصبة التقارب والتعاون اليهودي العربي" التي دافعت عن نفس الآراء، وقد ضمت الجماعتان خليطاً من الماركسيين الذين انطلقوا من مقولة المساواة القومية بين الشعبين العربي واليهودي، وأخيراً فإن اقتراح الدولة الثنائية القومية كان أساس مشروع الأقلية من اللجنة الخاصة بفلسطين المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947.(5)

وهكذا يتضح لنا من خلال العرض السابق، أن مفهوم الدولة الثنائية القومية، قد أوجد نوعاً من التفاهم والاتفاق، بين تيارات عريضة في الحركة الصهيونية، قبل قيام دولة إسرائيل إلى

حد أن العديد من الزعامات في هذه الحركة تبنى هذه الفكرة ودافع عنها وحاول تطبيقها على أرض الواقع كحل للقضية الفلسطينية، أمثال، (فوش سميلانسكي، وحايم أرلوزوروف، وحاييم وايزمن ودافيد بن غور يون)، إلا أن هذا الطرح انقرض كلياً خاصة بعد عام 1948 وإقامة الدولة اليهودية.(6)

يتضح من الأفكار والمشاريع الصهيونية التي طرحت في مرحلة العشرينيات، أنها ركزت بشكل مباشر على أفكار الحركة الصهيونية والتي تتعلق بالمطالب الإقليمية للصهيونية في مجال حدود الدولة اليهودية المستوحاة، ونجد أن ملخص الفكر الصهيوني في هذه المرحلة تركز حول **النقاط التالية:**

1. مطالب الجناح الأرثوذوكسي المتدين داخل الحركة الصهيونية والذين تطلعوا إلى الحدود المثالية التي ورد ذكرها في الكتاب المقدس وهي (من نهر مصر إلى نهر الفرات) بينما طالب العلمانيون، بالرقعة التاريخية الأصغر من (دان إلى بئر السبع). ولم يكتفوا بذلك بل أضافوا إلى هذه الرقعة تلك المناطق التي تؤمن للبلاد مرتكزات اقتصاد عصري، ومقومات الدفاع العسكري.
2. لذلك طالب زعماء الحركة الصهيونية في هذه المرحلة أن يحد دولتهم البحر المتوسط غرباً و ومنحدرات لبنان ومنابع الأردن وذروه سفح حرمون شمالاً وبادية الشام شرقاً أما في الجنوب فأرادوا الوصول إلى خليج العقبة كما توقعوا الوصول إلى اتفاق دولي مع بريطانيا لضم منطقة العريش في شبة جزيرة سيناء إلى الوطن القومي الخاص بهم(7)، في تبني مبدأ المرحلية مع ضرورة الحفاظ على الهدف النهائي ولعل من أبرز من آمن بهذا المبدأ " حاييم وايزمان" (8).

ومن الجدير ذكره، أن هناك بعض العناصر العربية قليلة التأثير والنفوذ، في المجتمع العربي الفلسطيني، أيدت هذه الفكرة كحل للقضية الفلسطينية، ومن هؤلاء، عادل جبر، الذي كان عضواً في المجلس المحلي للقدس، والذي اقترح عام 1940، إنشاء دولة ثنائية القومية في فلسطين تدخل في اتحاد فيدرالي مع شرق الأردن.(9) إلا أن معظم الشعب الفلسطيني وقيادته خلال تلك الفترة، رفضت كلياً هذا العرض.

يمكن القول أن مشروع الدولة الفيدرالية، جاء ليحقق غرض أساسي ووحيد، ويتمثل في إعطاء الأقلية اليهودية داخل فلسطين في هذه المرحلة، نوعاً من الاستقرار والاعتراف داخل المجتمع الفلسطيني، وذلك باستغلال الظروف السياسية والاقتصادية التي كان يمر بها الشعب الفلسطيني خلال تلك المرحلة، والناتجة عن الممارسات البريطانية ضد هذا الشعب وفي كل

المجالات، وكذلك الدعم اللامحدود لليهود من قبل السلطات البريطانية، التي عمدت على تقديم كل الإمكانيات والمساعدات للحركة الصهيونية لفرض سيطرتها على فلسطين، وكان القائمين على هذا المشروع يعتقدون أن قيامهم بتقديم مثل تلك المشاريع ستجعل الشعب الفلسطيني يقبل بها، خروجاً من المشاكل والصعوبات التي فرضت عليهم من قبل الانتداب البريطاني.

1- مشروع المبادئ الأساسية للنظام الحكومي في فلسطين

بعد هبة البراق عام 1929م، قام "ديفيد بن غوريون" أحد زعماء الحركة الصهيونية في هذه المرحلة بوضع خطة لتسوية القضية الفلسطينية، أطلق عليها "مبادئ أساسية للنظام الحكومي في فلسطين"، وقد جاءت تلك الفكرة متضاربة كلياً مع مشروع وفكرة "الدولة الثنائية القومية السابقة، وقد اعتمدت الخطة الجديدة ، على أساس تقسيم فلسطين إلى مناطق معتمدة على نظام البلديات التي تتمتع بحكم ذاتي ومحلي على أن تكون القدس مقراً للحكومة وللهيئة التشريعية.(10) ثم تطورت الأفكار إلى تجزئة فلسطين إلى كانتونات تتمتع باستقلال ذاتي بعضها عربي والآخر يهودي، ثم قام بن غوريون بتطوير أفكاره، بالدعوة إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين تتمتعان بقدر من السيادة، على أن يكون هناك مجلس حاكم بين العرب واليهود والبريطانيين يمثل حكومة فلسطين إلى جانب هيئة تشريعية نيابية وهي مجلس الاتحاد الفيدرالي، وتتكون من مجلسين، مجلس الشعب وينتخب أعضاءه من العرب واليهود بأعداد متساوية، ومجلس المواطنين وينتخب له أعضاء من الكانتونات، مع التقيد بالنسبة العددية بين العرب واليهود(11)، إلا أن الفكرة لم تجد من يؤيدها في الجانبين الصهيوني والعربي في حينه.

كما يتضح من طرح بن غوريون السابق أن الحركة الصهيونية في تلك المرحلة، تحاول بقدر ما أتيح لها من إمكانيات وبدعم بريطاني، إيجاد موضع قدم لها على أرض فلسطين، تستطيع من خلاله فرض أمر واقع صهيوني في هذه المنطقة، من خلال طرح بعض الأفكار والمقترحات القائمة على أساس المساواة بين أصحاب الحق الشرعي وهم العرب، وبين المهاجرين الصهاينة الذين قدموا إلى فلسطين ولا يملكون منها شيئا وذلك بإقامة كيان مستقل يتمتع بداية بحكم ذاتي تحت الإدارة البريطانية صاحبة النفوذ، وهذا أمر يوضح لنا مدى الخبث في الاستراتيجية الصهيونية خلال تلك المرحلة.

ويبدو أن هذا التطور في الأفكار والمشاريع الصهيونية خلال تلك المرحلة، نابع من المتغيرات الدولية، خاصة صدور قرار عصبه الأمم المتحدة عام 1922 م، بالتصديق على صك الانتداب البريطاني على فلسطين وما تضمنه الصك من اعتراف قانوني ودولي بما يسمى بالحق

التاريخي لليهود في إقامة وطن قومي، وبذلك تكون الحركة الصهيونية قد حققت أحد أهدافها الاستراتيجية في طريق إقامة الدولة.

لهذا نجد أن الصهيونية إعتمدت في تحقيق هذا الحلم على عمل يستند إلى المبادئ الأساسية التالية:

ـ مزيد من السكوت وتجنب الحديث عن إقامة الدولة.

ـ مزيد من النشاط العملي في مجال الاستيطان والاستيعاب بما يتمشى والأهداف الاستراتيجية للحركة الصهيونية خلال تلك المرحلة لتجنب أي ردود فعل محلية أو دولية.

2- مشروع (فكتور جاكسبون)* 1932م

دعي هذا المشروع إلى إلحاق فلسطين بالعراق وسوريا بعد انتهاء مرحلة الانتداب، وقد أوصى هذا المشروع بتأسيس مجتمعين يقومان على أساس الحكم الذاتي. وتنبأ فكتور جاكسبون، بأن هذين المجتمعين سيتوحدان في دولة أكبر، دولة فيدرالية، تسمى فيدرالية الشرق الأوسط، بحيث يطلق على دولة اليهود اسم إسرائيل، ودولة العرب، فلسطين، وتقوم دولة اليهود على ما أسماه بأرض إسرائيل، وهي تلك الأرض الفلسطينية، التي تبدأ من النقب وتمتد على طول المنطقة المطلة على ساحل البحر المتوسط على حدود فلسطين الشمالية والجزء الشمالي من نيسان، بما يمثل ثلث الوادي تقريباً "وادي الأردن" إلى الشمال من بحيرة طبريا، وهو ما يعني الامتداد على مليون نصف المليون دونم من تلك المنطقة المتاخمة لإمارة شرق الأردن، وتلك الواقعة على الحدود مع سوريا، ويعبر جاكسبون عن أسفه بأن الدولة لن تشمل مدينة القدس والبحر الميت وكل منطقة التلال ، ورأى أن هذه الدولة وبهذه الحدود في ذلك الوقت تكفي لإسكان عدد من اليهود يبلغ عددهم المليون ونصف المليون(12).

ويعود أصل الطرح السابق، إلى عام1925 م عندما انعقد المؤتمر الصهيوني الرابع عشر عندما برز ما يسمى بالصهيونية التصحيحية بزعامة" جابوتنسكى" والتي نادت بتحويل فلسطين تدريجياً مع شرق الأردن إلى كومنولث يحكم نفسه بنفسه في ظل أكثرية يهودية(13).

وقد تجددت الفكرة في المؤتمر التأسيس للمنظمة الصهيونية الجديدة في سبتمبر عام 1925م، بتعريف جديد للهدف الأعلى للصهيونية محاولاً إدخال التعديلات على فكرة الصهيونية

* – أحد زعماء الحركة الصهيونية ، وكان ممثلاً لها في العاصمة العثمانية، ثم ممثلاُ لنفس المنظمة في عصبة الأمم المتحدة.

الكبرى ــ وأشار جابوتنسكى إلى أن الدولة اليهودية لم تعد هدف الصهيونية الأعلى بل أصبحت مجرد الخطوة الأولى على طريق تنفيذ مخطط الصهيونية الكبرى (14).

ومن المعلوم أن وايزمان كان قد قبل بالأمر الواقع المتعلق بموقف بريطانيا من منطقة شرق الأردن وإقامة مملكه بها وقد عبر عن ذلك في عدة مناسبات، إلا أن تصريحاته السابقة لم يقصد بها تنازل الصهيونية عن تطلعاتها المتعلقة بالضفة الشرقية لنهر الأردن ولكن ليس من طرق الناحية العسكرية، بل بأسلوب أخر وهو الغزو الاقتصادي والاستيطاني اليهودي(15).

وقد ظهرت العديد من الأفكار والمقترحات الصهيونية بعد عام 1939م خاصة بعد بداية تحول أنظار الحركة الصهيونية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ففي يوليو 1941م صرح حاييم وأيزمان، أن فلسطين سوف تصبح دولة يهودية وعرض في هذا السبيل مساعدة الرأسماليين الصهاينة ومساعدة الصهيونية العالمية البريطانيا في الحرب لقاء موافقتها إطلاق أيدي اليهود في فلسطين وشرق الأردن والمناطق الجنوبية من لبنان بما فيها نهر الليطاني(16).

كما صرح " ناجوم جولدمان" رئيس اللجنة الإدارية للمؤتمر الصهيوني العالمي ــ في عام 1942م، أن الحدود المقترحة للدولة أو الكومنولث اليهودي من وجهة نظر الصهيونية، تشتمل على فلسطين بأكملها وطالب بمد النشاط الصهيوني إلى شرق الأردن حتى ولو كان وضع هذا البلد مختلفاً عن وضع فلسطين (17).

وفي المؤتمر الصهيوني الذي عقد في بلتيمور في 11مايو 1942م بالولايات المتحدة الأمريكية، إتخذت عدة قرارات عرفت في حينها باسم (مخطط بلتيمور) وقد احتوت هذه الخطة على الهيكل الأساسي للخطة الصهيونية الجديدة باتجاه تسوية القضية الفلسطينية والتي جاءت على النحو التالي:

ــ الاعتراف بأن الغرض من النصوص الموجودة في تصريح بلفور ووثيقة الانتداب التي تتطرق إلى العلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين هو خلق دولة يهودية في فلسطين.

ــ اعتبار فلسطين دولة يهودية. (18)

الإستيلاء على كامل فلسطين ليس وطناً قومياً لليهود في فلسطين كما جاء في صيغة وعد بلفور وليس دولة يهودية جزء من فلسطين كما في صيغة لجنة بيل عام 1937م فقط ولكن اعتبار فلسطين بأكملها دولة كومونولث يهودي. (19)

على أساس تلك الأفكار، عقد زعماء الصهيونية في فلسطين مؤتمراً في القدس قرروا فيه رفضهم للمشروع البريطاني لتقسيم فلسطين والذي جاء في تقرير لجنة بيل الملكية، وأعلنوا عن

رغبتهم الاجتماعية في تحويل فلسطين كلها إلى دولة يهودية. وأعربوا عن أسفهم لاستثناء النقب من الدولة اليهودية. (20)

ويبدو مما سبق أن الخلفية لهذه المقترحات الصهيونية، تعود إلى الوضع الداخلي في فلسطين، خاصة موافقة بريطانيا على تقسيم فلسطين إلى دولتين ومنح اليهود دولة مستقلة، على جزء من أرض فلسطين هذا من ناحية ومن ناحية أخرى الدعم اللامحدود من قبل الولايات المتحده الأمريكية لليهود وللحركة الصهيونية داخل فلسطين وخارجها، والذي بدأ يظهر وبكل وضوح من خلال مؤتمر بليتمور أثناء الحرب العالمية الثانية. وهذا يوضح أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حاولتا خلال هذه المرحلة كسب ود اليهود والحركة الصهيونية لضمان وقوفهم السياسي والاقتصادي مع هذه الدول خلال الحرب.ورداً على مقترحات اللجنة الأنجلو أمريكية التي قامت بوضع مشروع لتسوية القضية الفلسطينية في ديسمبر عام 1945م والتي اقترحت فيه تقسيم فلسطين إلى منطقتين واحدة عربية والأخرى يهودية، تكونان مستقلتين استقلالاً ذاتياً تحت سلطة عليا للمندوب السامي البريطاني، مع بقاء منطقة من الأرض تحت سلطة الانتداب البريطاني. (21)

وقد ردت الوكالة اليهودية على هذا المشروع بتقديمها مشروعاً صهيونياً يشتمل بشكل رئيس على مطالب الصهيونية والمتعلقة بحدود الدولة اليهودية، ومن أهم ما جاء فيه:

_ أن تضم الدولة اليهودية الجليل كله ووادي يرزعل (مرج بن عامر) وكل السهل الساحلي ماعدا يافا فتكون مدينة محصورة في الدولة اليهودية والإقليم الجنوبي بأكمله والنقب وصحراء يهودا في أريحا والشاطئ الغربي للبحر الميت.

_ بينما يشتمل الإقليم العربي على جزء من الضفة الغربية يضم الأردن على أن تكون القدس تحت السيطرة الدولية. (22)

وتقدر المساحة التي ستقام عليها الدولة اليهودية نحو 65% من أرض فلسطين مع بقاء المنطقة الوسطي والجبلية بأيدي الدولة الفلسطينية وتقدر مساحتها 35%. (23)

3- مشروع بن غوريون – 1946

جاء هذا المشروع بعد مشروع موريسون – جرايدي*– عام 1946م والذي رفضه زعماء الحركة الصهيونية في حينه والقائم على أساس تقسيم فلسطين إلى مقاطعات، أو مناطق أربع تتمتع كل مقاطعة منها بحكم ذاتي.(24)

فقد عرض بن غوريون خلال اجتماع الإدارة الموسع للوكالة اليهودية، في باريس في آب/ –1946– خطة عامة تضمنت ثلاثة أفكار رئيسية، رداً على مشروع موريسون – جرايدي، الفكرة الأولى قائمة، على أساس إعلان المنطقة التي كانت تحت السيطرة البريطانية في الجانب الشرقي من نهر الأردن، وهي المملكة الأردنية الهاشمية التي حصلت على استقلالها من بريطانيا، كمنطقة محايدة إلى الأبد، أما الفكرتان الثانية والثالثة فتدعوان إلى قيام دولتين حريتين مستقلتين في هذه المنطقة من فلسطين، وجعل كل الأماكن المقدسة في أرض فلسطين ممتلكات دولية بحيث تكون القدس جزءاً من تسوية شاملة تتعلق بالأماكن المقدسة كلها في أرض فلسطين، على أن ترث الأمم المتحدة مكان بريطانيا في إدارة هذه المنطقة.(25)

يظهر لنا من خلال الطرح الجديد لبن غوريون، مدى الاختلاف بين هذا الطرح والطرح السابق له عام 1929م، فهو يدعو الآن إلى إقامة دولة يهودية مستقلة ذات سيادة على أرض فلسطين، وهذا بالطبع نابع من اختلاف الظروف بين المرحلتين، فكما ذكرنا في السابق، حاول بن غوريون إيجاد موضع قدم للصهاينة على أرض فلسطين عام 1929م، لأن الصهاينة في تلك المرحلة لم يكونوا بالقوة التي تمكنهم من المطالبة بالدولة، أما عام 1946م، فقد تمكنت الحركة الصهيونية وبفضل الدعم البريطاني والأمريكي اللامحدود من خلق واقع صهيوني قوي على أرض فلسطين، بدأت من خلاله تدعو إلى إقامة كيان مستقل لليهود على أرض فلسطين يتمتع بكل مقومات الدولة.

ثم قامت الوكالة اليهودية بتقديم مشروع آخر في حينها، يدعو إلى أن تضم الدولة اليهودية المقترحة من قبل لجنة الأنجلوأمريكية، كل منطقة الجليل ووادي مرج بن عامر وكل السهل الساحلي ما عدا يافا، والإقليم الجنوبي بأكمله والنقب وصحراء يهودا في أريحا والشاطئ الغربي للبحر الميت، أما الدولة العربية، فتقام على جزء من الضفة الغربية لنهر الأردن، على أن تكون مدينة القدس تحت السيطرة الدولية، بحيث تقدر المساحة التي ستقام عليها الدولة اليهودية،

*– مشروع موريسون– جرايدي– مشروع بريطاني أمريكي مشترك، تم وضعه عام 1946م لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وكان أول مشروع مشترك أمريكي بريطاني في هذا الخصوص.

نحو 65% من أرض فلسطين، مع بقاء المنطقة الوسطي والجبلية بأيدي الدولة الفلسطينية وتقدر مساحتها نحو 35%.(26)

يتضح لنا مما سبق أن المشاريع والأفكار الصهيونية خلال المرحلة السابقة لقيام الدولة اليهودية، حملت التوجهات والأهداف التالية:

- تمسك الحركة الصهيونية بحدود الرقعة التي عرضتها المنظمة الصهيونية في مؤتمر الصلح عام 1919، مع إعطاء عناية خاصة لشرق الأردن والمرتفعات السورية ومرتفعات لبنان.
- التزام الحركة الصهيونية الصمت ومحاولتها إخفاء أهدافها النهائية المتعلقة بحدود الدولة المرتجاة.
- تركيز قادة الحركة الصهيونية على إتباع استراتيجية مرحلية فيما يتعلق بحدود إقامة الدولة، بمعنى الموافقة مؤقتاً على إقليم أقل مما تأمله الحركة الصهيونية كنوع من المناورة، إلا أنها كانت تضع في اعتبارها العمل على توسيع هذا الإقليم مستقبلاً، وذلك حينما تسمح الظروف السياسية بذلك.
- إعطاء اهتمام أساس للاستعمار الاستيطاني لخلق كيان صهيوني لفرض أمر واقع في المنطقة المطلوب الاستيلاء عليها.

لهذا حاول زعماء الحركة الصهيونية استخدام كل الأساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق تلك الأهداف خلال تلك المرحلة.

فمن خلال الأساليب السياسية والإعلامية، نشط زعماء الحركة الصهيونية، في نشر سلسلة عن المقالات، تحت عنوان "برنامجنا" حددوا من خلالها النقاط الأساسية في البرنامج الذي وضعوه وأشاروا فيه أن هدف الصهيونية هو قيام الدولة اليهودية، وأن مساحة هذه الدولة تضم ضفتي الأردن، وقد تزعم هذه الحركة رئيس التصحيحين "جابوتنسكي".(27)

وقد ظهرت هذه السياسية بشكل واضح، خلال المؤتمر الصهيوني الرابع عشر سنة 1925، فقد قرر زعماء الحركة الصهيونية تصحيح برنامج مؤتمر بازل الصهيوني، لتصبح غاية الصهيونية هي تحويل فلسطين تدريجياً مع شرق الأردن إلى كومنولث يحكم نفسه بنفسه في ظل أكثرية يهودية.(28)

وفي المؤتمر الصهيوني السادس عشر في زيورخ 1929، قام "جابوتنسكي" بتعريف الأفكار الرئيسية في البرنامج الصهيوني التصحيحي، فأشار إلى أن الوطن القومي عبارة عن دولة قومية، دولة تخضع لسيطرة الأكثرية اليهودية، وتقوم فيها إرادة الشعب اليهودي بتقرير

أشكال الحياة الجماعية وأساليبها، وأن فلسطين عبارة عن مساحة من الأرض ميزتها الجغرافية الأساسية هي أن نهر الأردن لا يجري على حدودها بل وسطها.(29)

أما الأساليب الاقتصادية والعسكرية، فقد ركزت على الحركة الصهيونية خلال تلك المرحلة، على تطوير ما يسمى بالنشاط الاستعماري ومحاولة الاستيلاء على الأرض بكل الوسائل المتاحة لديها، مدعومة مادياً وسياسياً وعسكرياً من قبل السلطات البريطانية، وهي الاستراتيجية التي كانت تعمل حينذاك على خلق أمر واقع يهودي صهيوني على أرض فلسطين، يمكن أن يؤثر في التحديد الإقليمي والمحلي للدولة اليهودية المزعومة.

ونستطيع القول أن الحركة الصهيونية قد نجحت بشكل كبير في تحقيق تلك الاستراتيجية خلل تلك المرحلة، فقد تمكنت الحركة الصهيونية حتى عام 1939 من السيطرة على حوالي نصف مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، بزيادة قدرها أربعة أضعاف ما كانت تسيطر عليه عام 1914، كما أصبح إجمالي النقاط الاستيطانية الصهيونية بفلسطين عام 1939 حول 254 مستعمرة.(30)

ثانياً: المشاريع والأفكار – في الفترة ما بين 1947–1967

بالطبع اختلفت المشاريع والآراء الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية، خلال هذه المرحلة عن سابقتها، اختلافاً جذرياً، وذلك لأن هذه المرحلة تكونت بها ما يسمى بالدولة اليهودية على جزء كبير من أرض فلسطين، وأصبحت دولة إسرائيل أمراً واقعاً معترفاً به من معظم دول العالم خاصة العظمى منها.

لهذا سنجد أن المشاريع الصهيونية خلال هذه المرحلة، تختلف من حيث الطرح والمضمون عما جاء من مشاريع صهيونية في مرحلة الانتداب البريطاني.

فقد طرحت من بدايات هذه المرحلة العديد من الأفكار الصهيونية القائمة على القوة العسكرية، وذلك نتيجة هزيمة الجيوش العربية في فلسطين عام 1948.

ومن أمثلة الأفكار التي جاءت في بدايات هذه المرحلة، إعلان بن غوريون في 13/أغسطس/1948، "أن الحرب يجب أن تنتهي بنصر حاسم، وأن بناء الدولة لم ينته بعد وعلى إسرائيل أن تخوض معركتها المصيرية إذ أن حدودها لم تحدد بعد، وأن المناقشة الداخلية بشأن الحدود لا قيمة لها فإن علينا أن نجاهد من أجل تحديدها عن طريق اتفاقية عربية – يهودية، وعلينا أن نكون مستعدين لتهديد الدولة العربية بقوة السلاح لو لم يتم الوصول إلى مثل هذه

الاتفاقية وأن شيئاً واحداً مؤكداً الآن وهو أن قرار التقسيم في 29 نوفمبر 1947، فيما يتعلق بالحدود، لم يعدله وجود".(31)

وأضاف "أن الحدود أمر لا نهاية له، إذ "أن في التوراه كل أنواع مواصفات حدود الدولة وكذلك في تاريخنا، وفي الواقع ، لا نهاية لهذا الأمر ، ليست هناك حدود مطلقة ، فإذا كانت الحدود هي الصحراء ، فمن الجائز أن تكون أيضاً على جانبها الأخر، وإذا كانت الحدود هي البحر، فيمكن أن يكون أيضاً وراءه، ومنذ الأزل والعالم بأسره سائر في هذه الطريق ، المفاهيم وحدها كانت مختلفة فإذا اكتشف طريق إلى الكواكب الأخرى ، فمن المحتمل أن تصبح الكرة الأرضية أيضاً غير كافية". (32)

ثم خطب مناحيم بيغن في شهر نوفمبر 1948م، في مدينة نيويورك قائلاً: "إن على الشعب الإسرائيلي أن يحارب بأساليب جديدة وأسلحة جديدة حتى تتحرر كل أرض فلسطين"

يتضح لنا مما سبق ومن خلال تصريحات زعماء الحركة الصهيونية في تلك المرحلة، أنَّ أطماع الصهيونية لم تكن فقط متمحورة حول فلسطين، بل على العكس أطماعهم كانت تمتد بغيداً لتشمل معظم المنطقة العربية وحتى من الممكن أن تتجاوز المنطقة العربية لتشمل مناطق إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يؤكد فيما لا يدع للشك جانباً أن زعماء الحركة الصهيونية كانوا يضعون نصب أعينهم أن ينشؤا دولة تمتد جغرافياً إلى أبعد الحدود، ولهذا قرروا بعد نشأة دولتهم أن لا يضعوا حدوداً معلومة لهذه الدولة.(33)

في انتخابات سنة 1949م بإسرائيل، رفض حزب حير وت الصهيوني، رسمياً ما جاء في اتفاقيات رودس بين إسرائيل والدول العربية، وما وضع من حدود لدولة إسرائيل في هذه الاتفاقيات، ذاكراً، إن الوطن القومي اليهودي الذي يشمل ضفتي الأردن يشكل وحده تاريخية وجغرافية كاملة وتقسيم الوطن هو عمل غير مشروع وإن أية موافقة على التقسيم لا تعتبر مشروعة أو ملزمة للشعب اليهودي، ومن واجب هذا الجيل أن يعيد الأجزاء المقتطعة من الوطن إلى السيادة اليهودية.(34)

ومما يؤكد هذا الموقف الإسرائيلي الجديد تجاه تسوية القضية الفلسطينية خلال هذه المرحلة، الرفض التام للمشاريع التي طرحتها هيئة الأمم المتحدة، بعد حرب عام 1948 لتسوية القضية، وخاصة مشروعي برنادوت الأول والثاني ، وقامت على أثر تلك المشاريع بقتله، كذلك الرفض التام لمشروع لجنة التوفيق الدولية المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة، والتي اقترحت في حينها ، تطبيق ما جاء في قرار التقسيم رقم 2/181 لعام 1947، الصادر عن الجمعية العامة

للأمم المتحدة والذي يدعو إلى إقامة دولتين في فلسطين واحدة عربية والأخرى يهودية مع بقاء القدس تحت الإدارة الدولية.

وبدلاً من قيام إسرائيل بتطبيق هذه المشاريع والأفكار، تنكرت لها ورفضتها بعد أن ضمنت قيام دولة إسرائيل والاعتراف بها داخل أروقة الأمم المتحدة كعضو رسمي ومعترف به.

قامت بطرح مشروع جديد لتسوية القضية في مايو / 1949 طرحته أمام لجنة التوفيق الدولية المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة نص على التالي "لا تعتبر الحدود الدولية لفلسطين أيام الانتداب البريطاني حدوداً طبيعية لدولة إسرائيل وستكون المنطقة الوسطى لفلسطين (الضفة الغربية) كاستثناء مؤقت تحت السلطة العسكرية الأردنية إلى حين التسوية النهائية... ، وبحث قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق هذه الشروط مع التسوية النهائية التي يجب أن تتم مع كل دولة عربية على انفراد" .(35)

وهذا الاقتراح بدوره انطوى على رغبة إسرائيل في ضم عدد آخر من الأراضي العربية التي استولت عليها في عام 1948-1949، مع أنها كانت مخصصة لعرب فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة.

والحقيقة أن الاقتراحات التي قدمتها إسرائيل في مناقشات مؤتمر لوزان عام 1949، بشأن تسوية القضية الفلسطينية كان معناها أن ما يتبقى لعرب فلسطين لن يزيد عن 15% من مساحة بلادهم.(36)

استمر الموقف الإسرائيلي القائم على أساس القوة تجاه القضية الفلسطينية، حتى بعد أن جمدت الأمم المتحدة طرح القضية الفلسطينية للنقاش داخل أروقتها، خاصة في مرحلة الخمسينيات.

ففي هذه المرحلة استمر صدور الأفكار والتصريحات الإسرائيلية بخصوص القضية الفلسطينية، ومن أهم تلك الأفكار ما جاء على لسان مناحيم بيجن ، الذي قام بإلقاء خطاب في 7 إبريل 1950م، قال فيه: "لن يكون سلام لشعب إسرائيل ولا أرض لإسرائيل حتى ولا للعرب ما دمنا لم نحرر وطننا بأجمعه بعد، وحتى ولو وقعنا معاهدة الصلح"(37) ، وبالطبع يقصد أرض فلسطين. ونشر في جريدة الجيروزاليم بوست العدد 2 مايو / سنة 1951، حديث لأبا إيبان وزير خارجية إسرائيل حينذاك ، قائلاً "لسنا من المهتمين بالنيل أو الفرات ولكننا نولي الأردن ومنابعه كل اهتمام"(38) ، وهذا يؤكد الأهداف الحقيقية للصهيونية خلال تلك المرحلة.

كما ألقى الدكتور ألتمان "أحد زعماء حزب حيروت خطاباً في البرلمان الإسرائيلي في 29 يوليو 1951م، قال فيه: "إن جمع الشتات معناه خمسة ملايين يهودي على الأقل في دولة

إسرائيل خلال السنوات العشر القادمة، وهذا لا يمكن إتمامه في الحدود الحالية لدولة إسرائيل فإن جمع الشتات يتطلب سياسة خارجية ترمي إلى تحرير جميع أراضي إسرائيل".(39)

كما جاء على لسان بن غوريون في عام 1952م "كل دولة تتكون من أرض وشعب، وإسرائيل لا تشكل استثناء لهذه القاعدة، ولكنها دولة ليست مطابقة لأرضها أو لشعبها، فحين قامت الدولة لم تكن تضم سوى 6%، من مجموع الشعب اليهودي، وعلينا أن نقول إن الدولة قامت فوق جزء من أرض إسرائيل، وليفهم الجميع أن إسرائيل قامت بالحرب وأنها لم تقتنع بما بلغته حدودها حتى الآن، إن الإمبراطورية الإسرائيلية سوف تمتد من النيل إلى الفرات.(40)

ومن أبرز ما كتب في هذا المجال خلال هذه المرحلة، ما كتبه بن جوريون في كتابة "بعث إسرائيل ومصيرها"، وذلك عن تصوره لدولة إسرائيل، قائلاً : "إن جغرافية أرض إسرائيل حيث ملتقى قارات ثلاثة أضفت على البلاد أهمية قصوى وجعلتها بصورة ما ، حجر المغناطيس الذي يجتذب الإمبراطوريات ، لكنها لم تضف شيئاً من ناحية الأمن إلى قدرة إسرائيل في الدفاع عن نفسها بل على العكس أنقصتها من حيث الواقع والقياس، ولم تكن حدود إسرائيل مرسومة ومعينة، بل جرى تنفيذها مراراً وتكراراً منذ أيام القضاة إلى أيام باركوخبا وحتى في ذروة توسعها ونموها لم تكن تلك الحدود بالذات لتشكل ضمانة للبقاء والوجود".(41)

وفي عام 1953، صدرت إحدى النشرات بالولايات المتحدة تم توزيعها بواسطة منظمة الشباب الصهيونية المعروفة بـ (Beter – Brit Trumpeldor) ومما جاء في هذه النشرة: "لقد فشل التقسيم، وقد أخطأنا خطئاً مهيناً بقبوله منذ البداية وهو الآن يستوفي منا ضريبة الأموال والأرواح، إن الزمن يعمل ضدنا، كلما أسرعنا في العمل، أسرعنا اتقاء الكارثة التي لا مفر منها، إن واجبنا المباشر هو إعادة توحيد القدس القديمة، والجديدة والقضاء على أضحوكة الدعاية المسماه المملكة الأردنية الهاشمية، وإعادة الحكم اليهودي إلى إسرائيل الكبرى بكاملها على ضفتي الأردن، .. أيها اليهود لا تنخدعوا فالإحسان لا يحل مشاكل إسرائيل الاقتصادية – إن إسرائيل الكبرى بحدودها التاريخية هي وحدها تقدم الحل الدائم".(42)

يبدو مما سبق أن الأفكار الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية الطرح العربي الإسرائيل، باتت واضحة وجلية فهي أفكار قائمة في مجملها على القضاء كلياً على ما يسمى بأرض فلسطين، والعمل على خلق واقع جديد، يسمى أرض إسرائيل التاريخية، حسب ادعاءاتهم الدينية، ومن الواضح أن هذه الأفكار لم تتوقف عند حدود أرض فلسطين بل تعدتها لتشمل المنطقة العربية كلها فكل الدعوات السابقة تطالب بأن تتطور دولة إسرائيل وتنمو وتتسع لتشمل كل أرض فلسطين، ومن ثم الأراضي العربية المجاورة، ومما يؤكد هذه النظرية هو استمرار تلك

الأفكار والمشاريع حتى بعد عام 1953، ومحاولة تطبيقها فعلياً على أرض الواقع من خلال المحاولات العسكرية التي بدأت تظهر فيما بعد من خلال حرب عام 1956م، وحرب عام 1967.

ويمكن تلخيص الأفكار والمشاريع الاسرائلية خلال تلك المرحلة في الأتي

1. إظهار مدى الأطماع التي يوليها قادة إسرائيل والحركة الصهيونية لدولتهم العتيدة والتي ستضم كل المنطقة من الفرات إلى النيل.
2. اعتبار إسرائيل خطوط الهدنه حدود لإسرائيل خلال تلك المرحلة مع الإشارة إلى أن قرار التقسيم أصبح لا وجود له.
3. اهتمام إسرائيل بالاستيلاء على المناطق المنزوعة السلاح تجاه الجبهة لمصرية والسورية وأتباعها لأسلوب فرض الأمر الواقع على المناطق التي يتم الاستيلاء عليها.
4. الإشارة إلى أن الدولة اليهودية يجب أن تتسع ليهود العالم.

عموماً لم تتوقف الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، بل استمرت وزادت حدة وبدأت تأخذ شكل عمل على الأرض ، لهذا سنستمر في إلقاء الضوء على تلك الأفكار وصولاً بأول تطبيق عملي لها على الأرض من خلال حرب عام 1956 ومحاولة السيطرة على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء.

شهدت المرحلة الممتدة من عام 1954 – 1956 بعض الأحداث العالمية ، والتي لعبت دوراً رئيساً في تشكيل الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية ، ومن أهم تلك الأحداث خاصة في المجال الإقليمي.

- وصول عبد الناصر إلى دفة الحكم داخل مصر، وبداية توجه جديد نحو الكتلة الشرقية، خاصة بعد حصول مصر على صفقة السلاح التشيكية عام 1955.
- إعلان جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس.
- بداية التحرشات الإسرائيلية بالحدود السورية.
- تدفق الأسلحة المتطورة على إسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمركية وفرنسا وبريطانيا على أثر ذلك بدأت تظهر بعض الأفكار والتصرفات الإسرائيلية العدائية على لسان زعمائها في هذه المرحلة ، ومن أمثلة تلك الأفكار والتصريحات:

حديث مناحم بيجن في الكنيست يوم 12 أكتوبر1955م – طالب بضرورة شن حرب وقائية ضد الدول العربية دون تردد حتى تستطيع إسرائيل أن تقضى على القوة العربية وأن توسع حدودها.(43)

وأصدرت الحكومة الإسرائيلية في تلك المرحلة، أوامرها إلى رئيس أركان حربها "موشي ديان" في سنة 1955 ، بأن يضع تخطيطاً للاستيلاء على المواقع في شرم الشيخ ورأس نصراني وجزيرتي تيران وصنافير.(44)

كما أعلن بن جوريون أمام الكنيست في منتصف نوفمبر سنة 1955: "يجب على مصر مغادرة قطاع غزة في الحال وعلى الأردن إخلاء فلسطين الغربية بكاملها.(45)

ثم إعلان بن غوريون في الكنيست يوم 5/فبراير / 1956، قائلاً "إن القول الذي يدعي بأننا ربحنا الحرب (يقصد حرب 1948) ولكننا خسرنا السلام، لا يقوم على أساس سليم، إذ لم يكن إحراز نصر نهائي أمراً ممكناً إذا كان هناك شيء اسمه نصر نهائي – إن السلام لا يمكن أن يستمر نظراً للوضع الجغرافي والسياسي للدولة، ونظراً للمعطيات التاريخية التي أقيمت إسرائيل على أساسها للمرة الثانية".(46)

وتأكيداً لهذا المنطق الإسرائيلي، قامت إسرائيل وبعد عدة شهور من هذا التصريح، بالهجوم على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، مما يؤكد على أن إسرائيل خلال تلك المرحلة كان يسيطر عليها قلق كبير تجاه الوضع السياسي والاستراتيجي لها، فضلاً عن استعدادها الدائم للحرب وتسخير كل الإمكانيات المتاحة لها داخل الدولة لأغراض الحرب.

وبالطبع لا تقف أطماع إسرائيل عند حد احتلال الأراضي العربية الفلسطينية فحسب، بل تتعدى تلك الحدود إلى المناطق المجاورة لها، وذلك لإقامة ما يسمى بالغاية والهدف القومي لها، وهو تحقيق الاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على العنصرية والانغلاق العنصري، والقائم على أساس منع الاندماج، كما يستهدف هذه الفكرة الصهيونية إعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة بأوضاعها التاريخية وثقافتها وحضارتها وبحيث تمثل مقر جميع يهود العالم وحركة الإشعاع الفكري لاستقطاب يهود المهجر.(47)

وبالرغم من قوة الاتجاهات الداعية إلى التوسع الجغرافي خلال تلك المرحلة،وذلك لضمان الأمن، إلا أن هذا الأمر، لم ينهي مطلقاً الدعوات الصهيونية القوية والتي كانت تدعو إلى بقاء إسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية تحت دعوى أنها الدولة الوحيدة التي تعد مأوى لليهود في جميع أنحاء العالم.(48)

ومن الواضح أن أهم ما يميز الأفكار والمشاريع الإسرائيلية خلال هذه المرحلة ، اهتمام إسرائيل بالإلغاء الكامل للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال إدراك النخبة الإسرائيلية الحاكمة والقوى الصهيونية المؤثرة على نحو عام بأن إثارة المسألة الفلسطينية يتضمن تشكيكاً في شرعية الكيان الإسرائيلي المترتب على العملية الاستيطانية في فلسطين ، لذا فقد أحدث قيادات هذه النخبة على تجاهل الطبيعة القومية للمشكلة الفلسطينية وإنكار أن هناك شعب يسمى الشعب الفلسطيني، وتحدثت بدلاً من هذا عن استعداد إسرائيل لتسوية مشكلة اللاجئين من خلال جهود الإغاثة الدولية لهم.(49)

وقد تصوت القيادات الإسرائيلية في هذه المرحلة أن الشعب الفلسطيني لن يلبث أن يفقد إحساسه بالهوية المشتركة بتأثير التشتت وظروف المخيمات وهو الأمر الذي أثبتت التطورات اللاحقة بعده الشديد عن الواقع.

وتحقيقاً لتلك الأهداف، بدأت تظهر العديد من الأفكار والتصريحات الإسرائيلية بعد حرب عام 1956 التي عبرت بوضوح عن الأهداف الحقيقية لحرب عام 1956، فقد ذكر موشي ديان، في يومياته : "إن القيمة الأساسية لسيطرة إسرائيل على قطاع غزة هو إبعاد المصريين منه، وأضاف قائلاً – راعت مصر النظر إلى قطاع غزة كمنطقة منفصلة عن مصر وأساسها هنا ليس فقط وجهة نظرها السياسية التي ترى في فلسطين المحتلة، وحدة قومية سياسية رأت إعادة استقلالها وإنما أيضاً – وربما الأهم حقيقة ما يقرب من 200 ألف لاجئ يوجدون في القطاع، وهؤلاء اللاجئين لا تريدهم مصر ولا تستطيع أن تستوعبهم، وحتى لا تستطيع تحمل إعاشتهم". كذلك يعتقد بن غوريون أن إسرائيل لا يجب أن توافق ولو عرض عليها الأمر على ضم قطاع غزة إلى أراضيها، بسبب اللاجئين العرب الكثيرين فيه، والذين ليس في استطاعة إسرائيل قبولهم فيها، ولا يستطيع أحد أن يقول اليوم ما ذا سيكون مستقبل القطاع ولكن تسعى إسرائيل إلى ضمان أن تتوقف غزة عن خدمة أغراض مصر العدوانية.(50)

ورداً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية من إسرائيل الانسحاب من سيناء وقطاع غزة، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بأن إسرائيل اتخذت موقفاً معيناً وهو أنها لن تنسحب من قطاع غزة إلاّ إذا احتفظت بالإدارة المدنية والشرطة فيها.(51)

وبعد أن وافقت إسرائيل على الانسحاب من قطاع غزة وسيناء، بعد العديد من الضغوط الدولية ، قامت إسرائيل وعلى لسان وزيرة خارجيتها حينذاك جولدا مائير، بطرح تصورها ومفهومها لوضع قطاع غزة بعد الانسحاب، فقط طالبت جولدا مائير حين إعلانها أمام الأمم المتحدة عن موافقة إسرائيل على الانسحاب بالتالي – إنهاء الإشراف المصري على قطاع غزة ،

وإطفاء طابع دولي على القطاع ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكيان القطـــاع، وتأمين حياتهم وممتلكاتهم، وسن تشريعات وإبرام اتفاق يضمن مستقبلهم ويحدد المركز القـــانوني للقطاع.(52)

ويظهر من الطرح الإسرائيلي السابق، أن إسرائيل تريد أن يتمتع قطاع غزة بحكم ذاتـــي على طريقتها الخاصة، والمهم ألا تعود غزة بأي يشكل من الأشكال إلى سابق عهدها بخضوعها للسيادة المصرية، لأن ذلك من وجهة النظر الإسرائيلية يمثل ضربة لتطلعاتها الأمنية والسياسية، ويعبر الطرح السابق أيضاً على مدى الفشل الذي خرجت به إسرائيل من خلال عدوانها الأخيـــر عام 1956 والذي لم يحقق لها شيئاً من أطماعها الاستراتيجية والأمنية والتي طالما حلمت به قبل قيام تلك الحرب.

بعد الفشل الإسرائيلي السياسي والعسكري نتيجة حرب عام 1956، حاولت إسرائيل فـــي هذه المرحلة خاصة في الفترة الواقعة بين عام 1958 – 1965، الاستفادة من الوضـــع الـــدولي خاصة مرحلة الحرب الباردة التي بدأت تظهر وبقوة بين العملاقين الأمريكي والروســـي، وكـــان ذلك من أهم أركان الاستراتيجيةالاسترائيلية، واللعب قدر المستطاع على هذا الوتر، مـــع رمـــي نفسها في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية، والاستفادة قدر المستطاع من تلك الأوضاع والعمل على استغلال الظروف بسلبياتها وإيجابياتها ، إلى أقصى قدر ممكن.

لهذا ظهرت في هذه المرحلة بعض الأفكار والمشاريع، فقد كتب موشي ديان عـــام 1959 مقالاً عاود فيه طرح فكرة الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن، وأشار أيضاً إلى إمكانية امتـــداد هـــذا الاتحاد في مرحلة ثالثة بحيث يشمل لبنان، كما أعرب ديان عن أمله في أن يصل تعـــداد ســـكان إسرائيل من اليهود خلال عشر سنوات إلى 4 ملايين نسمة.(53)

ثم أطلق ليفى أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي في 17/أيار عام 1965 مشروعاً آخـــر، بعد أن وضع التزامين انطلق منها مشروعه الأول: الواجب العام الذي تخضع له جميـــع الـــدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة في العيش بسلام مع بعضها.

الثاني: الالتزام باتفاقات الهدنة لعام 1949م – والتي تنص من جملة ما نصت عليـــه: "إن الهدنـــة هي مرحلة انتقالية نحو السلام العادل.

وأهم بنود مشروع أشكول

1- تقترح إسرائيل إجراء مفاوضات مباشرة بينها وبين البلدان التي وقعت على اتفاقية الهدنة من أجل إحلال اتفاقية السلام محل اتفاقية الهدنة.

2- تتم التسوية السلمية على أساس وضع إسرائيل القائم باستثناء بعض التعديلات الطفيفة المتبادلة والمتفق عليها، عند نقاط معينة على الحدود بهدف تسهيل الحياة اليومية.
3- يعنى السلام حرية الدول العربية وإسرائيل في الاستفادة من نتائجه مثل النقل البري والاتصالات البريدية، الراديو، والتلفزيون، الوصول إلى الموانئ وحرية الملاحة.(54)

ظلت الأفكار والمشاريع الإسرائيلية خلال تلك المرحلة، لا تعدو مجرد فقاعات اختبار للنوايا العربية تجاه إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، خاصة بعد طرح بورقيبة الرئيس التونسي مشروعه للتسوية. إلا أن هذه المرحلة شهدت من وجهة النظر الإسرائيلية عدة صعوبات ، كان لها أكبر الأثر في اتجاهات السياسة الإسرائيلية بوجه عام، وعلى الأفكار المتعلقة بإيجاد تسوية القضية الفلسطينية بشكل خاص. ومن أهم هذه الصعوبات والمشاكل، انتهاء اتفاقية التعويضات الألمانية لتزيد من صعوبة الوضع الاقتصادي، فتدهور الوضع الاقتصادي وازدادت البطالة، مما أدى إلى انخفاض في الهجرة اليهودية الواردة وزيادة الهجرة المعاكسة، هذا في الوقت الذي أصبح شبح المشروعات العربية لتحويل نهر الأردن أكثر ظهوراً عما قبل، وما يعنيه ذلك لإسرائيل في تحطيم آمال ومشروعات النقب، كل هذه الظروف جعلت القيادة الإسرائيلية تفكر في حلول جديدة ، ولم يستمر بحث القيادة الإسرائيلية طويلاً في اكتشاف المخرج الذي يمكنها من التغلب على كل هذه المشاكل، إذ استقر الرأي على شن الهجوم العسكري على الدول العربية في يونيو 1967، والذي يعتبر نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في المشاريع والأفكار الإسرائيلية لتسوية القضية الفلسطينية.(55)

ثالثاً: المشاريع والأفكار الإسرائيلية خلال المرحلة الواقعة ما بين 1967-1973

كان للعدوان الإسرائيلي على الدول العربية في 5 يونيو 1967م، بداية لمرحلة جديدة خططت لها إسرائيل منذ مدة ليست بعيدة، وتعتبر المرحلة الممتدة من 1967م إلى 1973م، من أهم الفترات لدراسة الفكر الإسرائيلي المتعلق بمشاريع التسوية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي .

فقد حفلت هذه المرحلة بالعديد من المشاريع والأفكار والتصريحات والأنشطة لرسم أهم معالم التسوية لتلك القضية، وإن تباينت واختلفت الآراء والأفكار الإسرائيلية تجاهها، وبالرغم من ذلك التباين، إلا أنه كان هناك أمران لم يحدث حولهما أي خلاف إسرائيلي، الأول: ضرورة توسيع حدود الدولة عما كانت عليه قبل حرب يونيو 1967، والثاني: ضرورة إقرار الأمر الواقع

في المناطق التي لا خلاف في العمل على احتوائها وذلك بالمضي وبخطى واسعة في استيطان تلك المناطق.(56)

وقد يواجه الباحث لمختلف الأفكار والسياسات الإسرائيلية حول قضايا إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، بعد فترة عام 1967، مشكلات عديدة بعضها عائد إلى التعدد الهائل في مشاريع التسوية الإسرائيلية وهو بالطبع تعدد مقصود، وذلك لترك الانطباع بوجود بدائل عديدة ومتنوعة تعكس رأي قادة إسرائيل في السلام، وبعضها الآخر يعود إلى ذلك التتابع الزمني من حيث التوقيت بين الضربات العسكرية الإسرائيلية ومشاريع التسوية، فقد درجت إسرائيل في بعض الحالات على التمهيد للعدوان بالحديث عن التسوية، والرغبة الشديدة في تثبيت السلام والحفاظ عليه، وفي أحيان أخرى تبرير العدوان بالحرص على السلام وبأن السعي وراءه كان الدافع للقيام بالعمل العسكري.(57)

والجدير بالذكر أن الأفكار والمشاريع الصهيونية خلال هذه المرحلة، والتي طرحت لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ارتبطت بالتطورات التي طرأت على الموقف العام سواء من الناحية السياسية أو العسكرية، وقد اتخذ هذا التطور شكلاً مرحلياً، وكذلك أخذت شكلاً مختلفا في الأفكار والآراء حول شكل وتصور تسوية القضية، ويمكن الإشارة هنا إلى العديد من الاتجاهات السياسية الإسرائيلية تجاه هذه المسألة ظهرت في مرحلة ما بعد عام 1967، وذلك قبل الحديث عن أهم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه التسوية خلال تلك المرحلة.

الاتجاه الأول: أطلق عليه الباحثين اسم "البربرية"، ويعني التوافق من خلال الحل الأوسط انطلاقاً من الإيمان بأن اليهودية دين له مثاليات أخلاقية سامية لا يتفق معها ذلك الظلم الذي وقع على العرب ويترتب على ذلك ضرورة أن تتبنى إسرائيل تجاه الإطار العربي المحيط بها سياسة تبنى على تقديم التنازلات.

الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي يدعمه بن غوريون، ويدور حول التوافق من خلال القوة المتفوقة وأن العرب يحاولون تمديد فترة الجيتو بالنسبة لليهود، وبالتالي فإن على إسرائيل أن تظهر قبضتها باستمرار وأن تلجأ للرد على العنف حتى تحصل على التسليم العربي بمشروعية وجودها.

الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه الذي يتزعمه وايزمن، ويأتي التوافق والتسوية من خلال هذا الاتجاه ، من خلال السعي الرشيد للحلول المعتدلة وهي تنطلق من التسليم بخصوصية تاريخية معينة للصراع العربي الإسرائيلي، باعتباره صراعاً حاداً طويلاً لا

يتسنى حله بخطوة واحدة، ولكن فقط من خلال سلسلة من الإجراءات المتعاقبة والمتصاعدة، عبر الزمن وأن على إسرائيل أن تأخذ زمام المبادرة في هذا الصدد.(58)

الاتجاه الرابع: اتجاه إقليمي:

ويسمى أصحابه والقائمين عليه "الإقليميين" ، وهم الذين يدعمون الضم، وهو يدور في جوهره حول ضرورة ضم كل أو معظم الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيلي في أعقاب حرب يونيو 1967، وذلك على أساس أن المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل في أعقاب حرب عام 1967، أصغر من أن تتم تجزئتها، كما يربط أصحاب هذا الاتجاه بين الأمن والتوسع الإقليمي، ويمثل هذا الاتجاه جميع القوى السياسة الصهيونية من حزب العمل بأجنحته المختلفة حتى كتلة الليكود.(59)

الاتجاه الخامس : اتجاه ديموجرافي:-

يشعر أعضاء النخبة السياسية في إسرائيل، بهذه المشكلة، ويعتبرونها من أخطر المشاكل التي تواجه دولة إسرائيل، فالسكان العرب هم أخطر الأسلحة ضد دولة إسرائيل، بل إن الخوف أن يصبح اليهود في وضع أقلية هو خوف حقيقي، بل أن بعض ساسة إسرائيل يخشون أن يؤدي الاحتلال إلى تغيير نسبة السكان العرب إلى اليهود كلية نظراً لارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية عند العرب، وفي إطار هذا الاتجاه نستطيع أن نرصد تصريحات متعددة لبعض قيادي الحركة الصهيونية ، مثل "بنحاس سابيد" عن ضرورة جلاء إسرائيل عن الجزء الأكبر من الأراضي العربية وعن مخاطر تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية وبعض تصريحات آلون أيضاً التي تشير إلى تعاطفه مع هذا الاتجاه.(60)

الاتجاه السادس: وهو ما تمثله قوى الرفض أو المعارضة، وغالبية القوى التي تعتقد بهذا الاتجاه لها آراء محددة حول قضايا السلام في منطقة الشرق الأوسط تنطلق من رفض السياسات الصهيونية السائدة في أوساط النخبة الإسرائيلية الحاكمة ومن أشهر هذه القوى خلال الفترة من عام 1967م-1973م، "حركة هاعولام هازيه"، والتي يتزعمها الصحفي الإسرائيلي "اوري أفنيري" وقد تبنت الحركة الدعوة لانسحاب إسرائيل إلى الحدود التي كانت قائمة قبل 5 يونيو 1967، وحذرت من مخاطر الاتجاهات التوسعية التي انتشرت في إسرائيل في أعقاب حرب

يونيو 1967م، وقد هاجمت القيادات الحاكمة واتهمتها بإذكاء روح التوسع في المجتمع الإسرائيلي وبأنها لا تطيق التعايش مع جو السلام الحقيقي والعادل، وكذلك الحزب الإسرائيلي "راكاح" الذي طالب في مؤتمره السابع عشر في يونيو 1972، بضرورة التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 242، وانسحاب إسرائيل إلى حدود 4 يونيو 1967. وإعادة الجزء الشرقي
من القدس للسيادة العربية، كما تبنت منظمة سياح – "اليسار الإسرائيلي الجديد" نفس الموقف وعارضت سياسة إسرائيل المتمثلة في خلق وقائع جديدة في الأراضي العربية المحتلة.(61)

ولكن يمكن القول أن هذا الاتجاه داخل إسرائيل لا يعتبر له وزن كبير في السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية، وقد سيطر على الموقف الإسرائيلي الاتجاهين الثاني والثالث، وهما ما يتزعمها كلاً من بن غوريون ووايزمان وظلت السياسة الإسرائيلية حول التسوية تتأرجح بين هذين الاتجاهين حتى بعد حرب يونيو 1967.

وبالرغم من اختلاف تلك الاتجاهات حول تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي إلا أن هذا الخلاف يخفي وراءه وحدة الهدف، فهو خلاف ذو طابع كمي وليس كيفي، هو خلاف في الدرجة وليس في النوع وهو اختلاف في التفاصيل وليس في المبادئ العامة.

بمعنى أن ذلك الخلاف متفق عليه من وجهه نظري، فهو خلاف يقصد منه التمويه والتلاعب تجاه الرأي العام العالمي ، فمعظم الآراء الإسرائيلية تجاه التسوية واحدة والخلاف حولها في المظهر وليس في الجوهر، في الوسيلة وليس في التطبيق، فمهما تباينت وجهات النظر الإسرائيلية تجاه التسوية، تبقى وجهات نظر واحدة لا تبعد عن بعضها البعض إلا من حيث التلاعب بالألفاظ والأساليب فقط ، وهذا ما تؤكده تلك الاتجاهات في التعامل مع تلك القضية، منذ طرح تلك الأفكار حتى يومنا هذا.

أما فيما يتعلق بالأفكار والمشاريع الإسرائيلية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بعد حرب عام 1967، فقد لوحظ أن هناك طرحاً واسعاً لمسألة الكيان الفلسطيني على المسرح السياسي الإسرائيلي في أعقاب تلك الحرب، ومناقشات واسعة حول طبيعة القضية الفلسطينية، ما إذا كانت قضية إنسانية، أم قضية قومية ، وما إذا كان من صالح إسرائيل الموافقة على إقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أم لا.(62)

وقد لوحظ أن هناك العديد من الاتجاهات السياسية تجاه تسوية القضية الفلسطينية، بعد حرب عام 1967 في الحياة السياسية الإسرائيلية.

الاتجاه الأول

يدور حول تجاهل المشكلة الفلسطينية كلياً، على أساس أن اللاجئين الفلسطينيين، سرعان ما سيذوبون وسيتم استيعابهم في الدول العربية المجاورة، وحينذاك ستتوقف المشكلة وستنتهي ولن يبقى لها وجود على الإطلاق، ويؤيد هذا الاقتراح جولدا مائير – رئيسه وزراء إسرائيل في هذه المرحلة، ويؤيد هذا الاتجاه أيضاً أولئك الذين ينظرون إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية إنسانية يمكن أن تحل عن طريق إقامة مشاريع معينة لتغيير أوضاع المخيمات أو استبدالها كلية وتحسين الظروف المعيشية لسكانها، سواء بجهود إقليمية أو بجهود دولية، أو بهما معاً، بل لقد أيد أنصار هذا الطرح ومنهم آبا إيبان، وزير الخارجية في حكومة جولدا مائير، أن تفصل مشكلة اللاجئين عن مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي وأن تبحث في مؤتمر دولي مستقل لتحديد ما يمكن أن تساهم به كل الأطراف في حل ا لقضية وتغيير أوضاع اللاجئين.(50)

الاتجاه الثاني

يطالب في العمل على احتواء المشكلة الفلسطينية وهو ينطلق من الاعتراف بالمشكلة الفلسطينية ليس فقط كمشكلة إنسانية ولكن أيضا كمشكلة قومية وقد ذهب أيضاً هذا الاتجاه بالدعوة إلى ضرورة أن تدخل إسرائيل في حوار مع الفلسطينيين وأن تقبل إقامة كيان فلسطيني يتمتع بدرجة من الاستقلال الذاتي في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة على أن تبذل جهود لمنع ارتباط هذا الكيان بالعالم العربي، بل العمل على ربطه بكل الوسائل بإسرائيل، ومن تلك الوسائل كما اقترح شمعون بيرز وزير الدفاع في حكومة رابين في حينها، تقسيم الحكم بدلاً من تقسيم الأرض، أي أن يكون هناك على مستوى أول – مستوى دولة إسرائيل – حكم فيدرالي وعلى مستوى ثاني حكم محلي... وهذا يعني خلق كيان فلسطيني تابع لإسرائيل ويعتمد عليها اقتصادياً وعسكرياً لاستمرار وجوده ، وتصفية حركة المقاومة الفلسطينية المستقلة، وخلق كيان يكون بمثابة جسر بين العالم العربي وإسرائيل، ويرى أيضاً أصحاب هذا الاتجاه، أن لا تنتظر إسرائيل حتى تنتهي الظروف والمناخ الملائم لهذه التطورات، ولكن عليها أن تبدأ بخلق هذا الواقع الجديد، داخل المجتمع الفلسطيني.(51)

الاتجاه الثالث

وهو اتجاه تتزعمه قوى الرفض في إسرائيل، ومعظم تلك القوى تؤيد الاعتراف بالطبيعة القومية للمشكلة الفلسطينية وبما يترتب على هذا الاعتراف من حقوق، مثل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة وحق تقرير المصير، ولكن تلك القوى تختلف فيما بينها على الأسلوب حول إقامة ذلك الكيان الفلسطيني ونوعيته، فمثلاً "حركة هاعولام هازيه"، والتي يتزعمها أورى أفينري، ترى

أنه يجب إعطاء الفرصة للاجئين الفلسطينيين للاختيار ما بين التعويضات أو إعادة التوطين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة حتى يتسنى التوصل إلى حل سياسي شامل للمشكلة الفلسطينية، وتلتقي راكاح مع أفكار أفنيرى الخاصة بالزمن القريب ، وإن كانت ترفض الأفكار الداعية إلى إنشاء كيان فلسطيني مستقل، أما "حركة سياح" وهي حركة تمثل اليسار الإسرائيلي الجديد، تعتبر أن أساس السلام في المنطقة هو خلق علاقة جديدة مع الفلسطينيين على أساس معاد للإمبريالية: أما الماتسين" المنظمة الإشتراكية الإسرائيلية" فهي تأكد وبشكل مطلق على الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتدعو إلى قيام دولة فلسطينية بعد تقديم التعويضات المناسبة لهم سواء للذين يرغبون في العودة أو الذين لا يرغبون وذلك عما أصابهم ولحق بهم من أضرار نتيجة الاحتلال الإسرائيلي.(52)

بالرغم من الاختلاف الواضح في توجهات النخبة السياسية الإسرائيلية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب يونيو 1967، إلا أننا نجد أن هذه الاتجاهات أو تلك الأفكار، ظلت حبراً على ورق ، ولم يطبق منها على أرض الواقع سوى تلك الأفكار والمشاريع التي أدت إلى ترسيخ الاحتلال سواء في فلسطين أو في المناطق العربية الجديدة، فقد استمرت إسرائيل وبوتيرة متصاعدة بعد عام 1967، في زرع الأراضي الفلسطينية، والعربية بالمستوطنات، وقد استمرت على مشاريع الاستيطان ومحاولات تغيير المعالم التاريخية والطبيعية والديموجرافية لتلك المناطق وبشكل سريع ، بالرغم من المعارضة الدولية لتلك السياسة، وهذا ما يؤكد أن الأفكار والمشاريع الإسرائيلية حول تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ظلت تراوح مكانها حتى بعد عام 1967، ولم يطبق منها سوى تلك المشاريع التي رسخت الاحتلال والسيطرة.

بعد هذا العرض لأهم الاتجاهات السياسية لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب يونيو 1967، سنحاول إلقاء الضوء على أهم المشاريع والأفكار خلال تلك المرحلة:

بمجرد أن قامت القوات الإسرائيلية باحتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس عام 1967م، قام بن جوريون بزيارة مفاجئة لها، وهناك وعند حائط البراق، بدأ يدعو إلى ضم مدينة القدس وتوطين اليهود فيها، كما أنه عاد بعد أسبوع من وقف إطلاق النار، ليطالب بإنشاء دول عربية ذات استقلال ذاتي في الضفة الغربية ترتبط بمعاهدة اقتصادية مع إسرائيل، واقترح على الدول العربية أن تعقد صلحاً مع إسرائيل بحيث عرض الصلح مع سوريا مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية المحتلة، واقترح معاهدة صلح مع مصر شريطة أن تؤمن مصر حرية

الملاحة لإسرائيل في قناة السويس وكذلك اقترح نقل اللاجئين الفلسطينيين من غزة إلى الدولة المقترح إنشاؤها في الضفة الغربية أو إلى الدول العربية الأخرى، ثم أضاف أن المباحثات غير ممكنة بالنسبة للقدس فهي عاصمة إسرائيل منذ أيام الملك داوود، وكذلك إلى الأبد.(53)

وقال ديان في 11/يونيو/1967: "إن قواتي يجب أن تبقى في سيناء وإن القدس يجب أن تظل عاصمة لإسرائيل وتحت سيطرتها، وإن إسرائيل يجب ألا تتنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن".(54)

وذكر أشكول في 12 يونيو 1967م: "أن إسرائيل إذا احتلت أراضي استراتيجية جديدة فلن تعود إلى الحدود السابقة، وأعلن أن اتفاقيات الهدنة السابقة لعام 1949 تعتبر لاغية وأن الحدود التي أوجدتها لم تعد قائمة، وأن إسرائيل لن تعود إلى حدود ما قبل يونيو 1967م، بما أنها ستحتفظ بقطاع غزة ومدينة القدس.(55)

وأعلن بن غوريون مرة أخرى في 18 يونيو 1967م، بأن إسرائيل ستتمسك بالقدس مهما كانت القرارات التي ستتوصل لها الأمم المتحدة، لأن القدس ظلت عاصمة إسرائيل طيلة ثلاثة آلاف عام وستظل كذلك. ثم عاد وأعلن في 23 يونيو 1967م، عن ضرورة احتفاظ إسرائيل بالقدس وقطاع غزة ومرتفعات الجولان.(56)

ثم عاد موشي ديان في 6 يوليو 1967م، وأكد أن قطاع غزة يؤول لإسرائيل وأنها ستتخذ الإجراءات اللازمة لجعله جزءاً منها، كما دعى لاستخدام نفس الأسلوب مع الضفة الغربية لنهر الأردن.(57)

وفي 10 يوليو 1967م، أعلن "إيجال آلون" وزير العمل حينذاك، بأن جميع الخرائط التي أصدرتها المساحة الإسرائيلية وعليها علامات خطوط الهدنة لعام 1949، أصبحت قديمة ومضى زمانها وتاريخها.(58)

وفي تصريح لموشيه ديان في 10 أغسطس 1967م، قال فيه: "إن إسرائيل ترفض العودة إلى حدود عام 1949 القديمة وأن على إسرائيل ألا تسمح لدول أخرى تعمل لمصلحتها الخاصة أن تجبرها على العودة إلى الأوضاع القديمة، وأضاف أنه علينا النظر إلى الواقع عام 1967، وإلى خريطة سنة 1967، نحن لا نحتاج إلى حدود دائمة فقط بل إلى حدود تضمن السلام فالسلام لا يعتمد على الأمنيات العربية وحدها بل على نوع الحدود التي تكون لإسرائيل، نحن في القدس وفي الضفة الغربية لأن أمننا وسلامتنا يتطلبان ذلك".(59)

وفي خطاب لإيجال آلون، وزير العمل يوم 15 أغسطس 1967م، أمام اتحاد الكيبوتزات الموحد، دعى فيه إلى توطين اليهود في الضفة الغربية للأردن، وفي مرتفعات الجولان، وذلك

بهدف تدعيم أمن إسرائيل، وأشار إلى أن وجود إسرائيل الدائم في هذه المناطق لا يؤمنه سوى الاستيطان اليهودي الذي يشكل ضمان السلام الدائم، ويضيف إلى أن الجولان السورية قطعة من إسرائيل القديمة لا تقل أهمية عن الجليل ونابلس.(60)

ونشرت حركة إسرائيل الكبرى في البيان الذي وقعه 54 من الكتاب والشعراء والعلماء البارزين في صحيفة هآرتس بتاريخ 19 سبتمبر 1967م، ومن أهم ما جاء فيه: "إن انتصار الجيش الإسرائيلي في حرب الأيام الستة وضع الأمة والدولة وسط عصر جديد حاسم: وفلسطين كلها الآن بأيدي الشعب اليهودي، وكما أنه لا يحق لنا التخلي عن الدولة ذاتها ، فلا يحق لنا التخلي عن سلامتنا ودولتنا في فلسطين، ولا يحق لأية حكومة إسرائيلية أن تتخلى عن هذا التكامل ، إن وجود دولتنا اليوم يشكل ضماناً للأمن والسلام ، وكذلك هي آفاق جديدة، غير معرفة من قبل تعزز من قوة أمتنا المادية والروحية، فمن هذه الحدود سوف ينعم جميع السكان دون تمييز أو تفرقة.... والهجرة الجامعة من الدياسيورا هي شرط أساس للاحتفاظ بفلسطين كلها والمحافظة على طابعها اليهودي".(61)

كما تحدث ليفى أشكول للمرة الأولى في 28/أكتوبر/1967، عما أسماه بإسرائيل الكبرى لتضم المناطق المحتلة من أراضي مصر والأردن وسوريا، وذلك من خلال خطابه الذي ألقاه أمام: "بعثه أبناء المهد إلى إسرائيل"(62) ثم أدلى بتصريح آخر في يوم 29/أكتوبر/1967، ذكر فيه أن إسرائيل تسعى لترسيخ أقدامها على حدودها الجديدة وأنها تنوي الاحتفاظ بمعظم المناطق العربية التي تحتلها الآن، وجاء هذا التصريح بمثابة بيان رسمي لشرح سياسة الحكومة أمام الجلسة الافتتاحية لدورة الكنيست.(63)

ويمكن أن نختم أهم الأفكار والتصريحات الإسرائيلية تجاه فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي في المرحلة التي أعقبت حرب يونيو مباشرة، بما قاله، وزير الشؤون الدينية في إسرائيل ... زراح فارهاتبتح" في 20 نوفمبر 1967م، حيث قال: "ها قد عدنا إلى أرضنا من الآن وإلى الأبد".(64)

يتضح لنا مما سبق أن الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي باتت واضحة كل الوضوح بعد حرب يونيو 1967م مباشرة، فهي توضح فيما لا يدع مجالاً للشك أن إسرائيل أصبحت لا تؤمن قطعياً بأي تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، بل أكثر من ذلك، فهي تعلن بصراحة عن أن ما قامت باحتلاله والسيطرة عليه نتيجة تلك الحرب أصبح جزءاً من أراضيها وممتلكاتها التاريخية والدينية كما تدعى، وهو أمر ظلت تصر عليه حتى مرحله متأخرة من تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي،

وفي اعتقادي أن هذا الموقف الإسرائيلي جاء نتيجة طبيعية لما حدث من هزيمة ساحقة للقوى العربية في تلك الحرب وما حققته إسرائيل من انتصار باهر في هذه الحرب.

عموماً لم تنتهي المشاريع الأفكار الإسرائيلية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي عند التصريحات والأفكار الإسرائيلية السابقة، فنتيجة القرارات الدولية والتدخلات الأمريكية والأوروبية في هذه القضية ، استمرت إسرائيل في طرح مشاريعها وأفكارها، بعد الحرب حتى تمتص ردة الفعل الدولية على ما قامت به عام 1967 ومن الممكن القول أن معظم تلك المشاريع والأفكار ظلت كسابقتها حبرا على ورق ، منوطة برغبة إسرائيل الوحيدة في تطبيقها على أرض الواقع.

بعد أن رفضت إسرائيل تطبيق قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 242 عام 1967، والذي أكد على وقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بعد 4/يونيو/1967، قامت بإلقاء العديد من الأفكار والتصريحات التي تؤكد على سياستها السابقة فقد صرح اسحق رابين "رئيس وزراء إسرائيل " في ديسمبر 1967، أمام المؤتمر الوطني للجباية اليهودية في نيويورك، "أن إسرائيل سوف ترتكب غلطة تاريخية فيما لو تخلت عن المكاسب الإقليمية التي حققتها في حرب يونيو الماضي ضد الدول العربية وأضاف، إننا قد وصلنا في حرب يونيو إلى خطوط عسكرية مثالية تعتبر في الوقت الحاضر أهم ما حققناه"، ثم اشترط إحداث تغيير في العلاقات الأساسية بين إسرائيل والدول العربية والوصول إلى تفاهم متبادل في اتفاق سلام مؤكداً بقوله: "عندها سوف ننسحب إلى خطوط أكثر تقلصاً من الحدود الحالية".(65)

وصرح ديان أمام طلبة الجامعة العبرية بالقدس في 6/فبراير/1968، بالآتي

"في سنة 1948 حصلنا على الدولة من الناحية السياسية ، وإنني أجرؤ على القول أن الأساس آنذاك كان تحقيق الاستقلال السياسي وكان هذا هو الروح، أم الجسم الذي ألبس في هذه الروح من الحدود والمناطق فكان يجب أن يكفي من الناحية الكمية الاحتفاظ بالروح ولكن الجوهر الأساسي كان في الاستقلال السياسي للشعب اليهودي، والآن وبعد حرب الأيام الستة وبسببها وصلنا في عملية العودة إلى صهيون إلى مرحلة وضع خريطة أرض إسرائيل".(79)

كما قام أوري أفنيري، بعرض مشروع لتسوية القضية على الكنيست في يوليو 1967،

ومن أهم ما جاء ي هذا المشروع

1- إجراء استفتاء شعبي بين سكان قطاع غزة والضفة الغربية حول مستقبلهم بصورة ديمقراطية.

2- يكون الاستفتاء حول إنشاء دولة فلسطينية تضم قطاع غزة والضفة الغربية.

3- ترتبط الدولة الفلسطينية باتحاد فيدرالي مبنـــى علـــى المشـــاركة السياســـية والاقتصـــادية والعسكرية مع إسرائيل.

4- تكون القدس الموحدة جزءاً من إسرائيل والقدس عاصمة الاتحـــاد الفيـــدرالي ويكـــون العبور إليها من جانب الاتحاد حراً.

5- بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية المنتخبة تبدأ مفاوضات لحل المشاكل المتعلقـــة وتحديـــد الحدود.(80)

وقد رفض هذا المشروع من قبل الكنيست في حينها.

ثم عقدت الأحزاب السياسية الإسرائيلية مؤتمراً سرياً في فبراير 1968، حيـــث اتخـــذت عـــدة قرارات بخصوص تسوية القضية كان من أهمها

أولاً: يجب أن يقوم اتفاق خاص ومنفصل للسلام بين الأردن وإسرائيل، لأن البلدين معنيان بالقسم الأخر من أراضي فلسطين، على أن يعاد للأردن الضفة الغربية مع التعـــديل الضـــروري للحدود، بشكل يؤمن لإسرائيل سلاماً وأمناً دائمين.

ثانياً: إن الاتفاق مع الأردن سيسهل حل مشكلة اللاجئين ، فمعظمهم يجب أن يستقروا في الأردن ، على أن تقام مشاريع اقتصادية مشتركة بين الأردن وإسرائيل، بعد أن تمنح الأردن مرفأ حر على البحر المتوسط.

ثالثاً: لن يعاد أي قسم من أقسام القدس إلى الأردن بأي حال من الأحوال، فمدينة القدس الموحـــدة ستكون عاصمة لإسرائيل مع إمكانية منح الاستقلال الذاتي الديني فـــي حفـــظ واســـتعمال الأماكن المقدسة.

رابعاً: يجب أن يزال وإلى الأبد التهديد المصري لحدود إسرائيل الجنوبية وذلك بإعلان صـــحراء سيناء منطقة منزوعة السلاح.

خامساً: إن قطاع غزة الذي لم يكن في يوم من الأيام ملكاً لمصر ويجب أن يخضع لكافة ســـكانه لإسرائيل ، ويجب أن تنزع أرض خاصة لإسكان اللاجئين الذين يضمهم القطاع.

سادساً: يجب أن تمنح إسرائيل ضمانات من كل الفرقاء المعنيين بما في ذلك الأمم المتحدة بحرية الملاحة في قناة السويس ومضايق تيران.

سابعاً: لقد شكلت مرتفعات الجولان باستمرار تهديد لسلام وأمن المنشآت الإسرائيلية في الجليـــل ووادي الأردن، ويجب إعلان هذه المرتفعات منطقة منزوعة السلاح لضمان أمن وسلام دائمين لهذه المنشآت ويجب أن تقام مواقع الدفاع الإسرائيلي على هذه المرتفعات.

ثامناً: تسعى إسرائيل إلى اتفاق السلام الدائم وستسير إسرائيل وجيرانها قدماً نحو نزع السلاح وتطوير وتنمية التعاون السياسي والاقتصادي، إلى أن تنشأ في المستقبل علاقات اتحادية بين الدول المستقلة في المنطقة.(81)

ثم قام إيغال آلون* وفي أغسطس 1968، بطرح مشروع لتسوية القضية، وذلك أمام اللجنة السياسية لحزب العمل،

وتلخصت أهم نقاط ذلك المشروع بالآتي

- يكون نهر الأردن والخط الوهمي الذي يقطع البحر الميت في منتصفه خطاً للحدود مع المملكة الأردنية.
- تضم إسرائيل قطاعاً مسافة 15كم، على طول وادي الأردن حتى البحر الميت على شريطة ألا تضم هذه الأراضي أهالي عرباً (مع إنشاء حزام آمن على طول الضفة الغربية لنهر الأردن ، ليستند على مجموعة من المستعمرات اليهودية).
- تكون الحدود شمال البحر الميت غير شاملة لمدينة أريحا وذلك لاعتبارات سكانية مع ضم طريق (البحر الميت–القدس) إلى إسرائيل.
- تكون حدود إسرائيل من نواحي رام الله متجهة إلى الغرب بصورة تضمن أن يقع طريق اللطرون بيت حورون–القدس–تحت سيطرة إسرائيل.
- ضم الجليل بسكانه اللذين يبلغ عددهم 80 ألف شخص ، لأن ذلك يضمن حماية القدس أولا من هذه المنطقة تشمل على إمكانيات الاستيطان وبعض الأماكن المقدسة مثل المغارة وقبر راحيل.
- إعطاء حد من منخفض الأردن إلى المملكة الأردنية بحيث يضمن للأهالي العرب أن يكونوا مرتبطين بالمملكة الأردنية، بحيث يسمح لإسرائيل بالسيطرة على هذا الاتصال في حالة تعرضها للخطر.
- العمل على إقامة ضواحي بلدية مأهولة بالمستوطنين اليهود في شرق القدس، علاوة على إعادة تعمير وإسكان سريعين للحي اليهودي بالبلدة القديمة

* – إيغال آلون: أحد أبرز شخصيات حزب العمل وزعيم كتلة أجدوت هعفودا، في الحزب وأحد قادة البالماخ البارزين سابقاً.

من القدس ، الذي ترجم عملياً على مدى السنين الماضية لدرجة أن المدينة المقدسة أصبحت محاطة تقريباً بالمستوطنات اليهودية.

- المبادرة إلى إقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان المناطق للوقوف على مدى استعدادهم ولتشجيعهم على إقامة إطار "حكم ذاتي" في المناطق التي لا تكون تحت السيادة الإسرائيلية ، ويمكن أن يكون إطار الحكم الذاتي مرتبطاً بإسرائيل.
- إعداد خطة اقتصادية شاملة، وبعيدة المدى من قبل الحكومة الإسرائيلية، لحل قضية اللاجئين التي هي قضية قابلة للحل فقط على أساس تعاون إقليمي يستفيد من دعم دولي حسب وجهة نظر آلون.
- يجب على إسرائيل أن تقوم بضم قطاع غزة مع سكانه الأصليين، أي أولئك الذين عاشوا فيه قبل عام 1948، أما لاجئ قطاع غزة، والذين لم يتم استيعابهم اقتصادياً واجتماعياً فيمكن العمل على توطينهم في الضفة الغربية أو في منطقة أبو ديس وذلك حسب اختيارهم وعلى الأمم المتحدة العناية بهم.(82)

يبدو أن مشروع إيغال آلون السابق أوضح فيما لا يدعى مجالاً للشك الاستراتيجية الصهيونية تجاه تسوية القضية في هذه المرحلة، وهو حل ركز بشكل مباشر على أمن إسرائيل وأطماعها في فلسطين والمنطقة العربية "خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات، والمناطق المحتلة العربية بعد عام 1967م، ومحاولة التأكيد من خلال ذلك المشروع، على أن إسرائيل في هذه المرحلة لن تتنازل عن أي شبر من تلك الأراضي تحت أي ظرف من الظروف، بل أكثر من ذلك فهي تعمل على ضم هذه المناطق نهائياً لكيانها المزعوم. وقد سنحت هذه الفكرة أو هذه النظرة الإسرائيلية، تجاه الحل من خلال الأفكار والتصريحات لبعض زعماء الحركة الصهيونية أمثال ليفي أشكول. الذي ألقى خطاباً في أعقاب احتفالات إسرائيل بالذكرى العشرين لقيامها، أعلن فيه ما يسمى بمشروع (إسرائيل الكبرى) وأشار فيه إلى أن إسرائيل تسعى لترسيخ أقدامها على حدودها الجديدة وأنها تنوي الاحتفاظ بمعظم المناطق العربية التي احتلتها، وذكر في هذا المجال "إن المنطقة التي كانت تحت الاحتلال الأردني (الضفة الغربية) ومنطقة غزة التي كان يحكمها المصريون لم تكونا خاضعتين لهما عن وجه حق بل بالقوة ونتيجة العدوان والاحتلال العسكري".(83)

كما تقدم آبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي في 9 أكتوبر 1968، للجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع من تسعة نقاط لتسوية المشكلة وكان هذا المشروع بمثابة رسالة موجه من آبا إيبان إلى يارنع المبعوث الأممي إلى المنطقة لحل المشكلة وتمثل ذلك المشروع في النقاط التالية

أولاً: إقامة سلام عادل ودائم بمعنى أنه على الأطراف المعنية أن تعرف بالتحديد الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه على أنه إقامة السلام وإنهاء صراع دام عشرين عاماً، وذلك بشكل رسمي، فالسلام من وجهة نظر إسرائيل هو المرحلة التي تعقب وتحل محل وقف إطلاق النار، وإن عبارة إقامة سلام دائم وعادل، الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 242، هي النص الفعلي الذي ينبغي أن تدرج تحته المبادئ الأخرى.

ثانياً: يجب أن يرتكز السلام نفسه، وكل ما يتضمنه من نصوص على اتفاق الأطراف المعنية، هذا المفهوم وارد بصفة محددة في القرار الذي تستمدون منه وجهتكم، وشدد عليه مراراً الذين تبنوه وأيدوه في الأصل. إنه على كل حال ينبثق من سيادة الأطراف المتعاقدة ومن حقوقها ومسؤولياتها الواردة بالميثاق، وفي رأينا بأنه ينبغي أن يتم الانتقال من الحر ب إلى السلام بطريقة تعاقدية وفي شكل معاهدة، كما ينبغي أن تقرر الوثيقة الموقعة التي تتضمن إقامة سلام عادل ودائم، وجه تفاهم حكومتنا بالتفصيل، وأن تشتمل على خريطة للحدود الإقليمية، والسياسية المتفق عليها بين مصر وإسرائيل، وأن تعلن إنهاء النزاع وحالة الحرب بصفة نهائية، وأن تحدد التزامات الدول الأعضاء تجاه كل منها للأخرى في ظل الميثاق تنطبق على العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل.

ثالثاً: يجب أن تكون هناك حدود آمنة ومعترف بها، وأن الحدود الآمنة والمعترف بها ليست خطوط الهدنة السابقة، وإن عبارة حدود آمنة ومعترف بها جاءت أولاً في مناقشات مجلس الأمن عام 1967م، واستدرك آبا إيبان هنا قائلاً: "إنه من الوجهة التاريخية لم تكن هناك مطلقاً حدود آمنة ومعترف بها في المنطقة فلا خطوط الهدنة عام 1948م ولا خطوط قف إطلاق النار عام 1967م ينطبق عليها ذلك الوصف إن الحدود الآمنة لا يمكن تقريرها بعمل من طرف واحد لأي من الدول، ولا يمكن فرضها من الخارج وينبغي وضع الحدود الآمنة بالتبادل ويعترف بها الأطراف أنفسهم كجزء من عملية صنع السلام، لهذا إننا نسعى وراء اتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة في البحث في مثل هذا الاتفاق، وضمن إطار السلام يجب استبدال خطوط وقف إطلاق النار بحدود دائمة وآمنة ومعترف بها، وعندئذ يجري تنظيم وضع القوات بما يتفق تماماً مع الحدود التي يتفق عليها في ظل

السلام النهائي ، وأن اتفاق يجب أن يأخذ في حسابه الخاص مشاكل الأمن والحاجة إلى تدابير دائمة وفعالة من أجل حرية الملاحة الإسرائيلية.

رابعاً: اتفاقيات الأمن:إن السلام ينبغي أن يكون من نوع يمكن لكل دولة في المنطقة من العيش في أمان" بالإضافة إلى إقامة حدود إقليمية متفق عليها تهدف إلى تفادي الموقف المعرض للتهديد والذي سبب انهيار السلام في صيف عام 1967، ويجب أن تشمل وثيقة السلام على تعهد متبادل بعدم الاعتداء.

خامساً: حرية الملاحة الدولية: يجب أن تعلن حكوماتنا أنه لما كانت قناة السويس وخليج العقبة طرقاً مائية دولية، فإن سياستها هي إنهما وكافة الدول الأخرى سوف تضمن حرية المرور لملاحتهم ويجب أن تؤمن حرية العبور بوسائل مناسبة ودائمة تستطيع ضمان عدم تجديد الحصار والتدخل، إن الوضع الدولي هو أن عندما تفتح القناة يجب أ، تفتح فوراً وبلا قيد أو شرط وبدون تمييز بين سفن كل الدول بما في ذلك سفن إسرائيل.

سادساً: اللاجئون: يجب عقد مؤتمر من دول الشرق الأوسط، ومع الحكومات التي تساهم في إغاثة اللاجئين والوكالات المختصة التابعة للأمم المتحدة من أجل وضع خطة خمسية لحل مشكلة اللاجئين في إطار السلام الدائم، واندماج اللاجئين في حياة منتجة، ويمكن دعوة هذا المؤتمر قبل مفاوضات السلام.

وفي مجال تسوية السلام يجب أن ينشئ الموقعون لجاناً مشتركة لاندماج اللاجئين، و إعادة توطينهم لكي تدعم المشروعات المتفق عليها لاندماج اللاجئين في الشرق الأوسط بمساعدة إقليمية ودولية.

سابعاً: إنهاء المزاعم الخاصة بحالة الحرب والالتزام والاعتراف بالسيادة لكل دولة، لذلك يجب أن تحدد علاقاتنا إيجاباً وليس سلباً فقط إن :إقامة السلام والاعتراف المتبادل بالسيادة تقتضي وقف كافة إجراءات التدخل البحري وإجراءات المقاطعة والضغوط على أطراف ثالثة، ولن تكون الأطراف المتعاقدة حرة في تشجيع أو السماح باستخدام أراضيها لجماعات أو منظمات مسلحة تهدد أمن وسلامة كل منها الآخر.

ثامناً: قرار مجلس الأمن الصادر في 22 نوفمبر 1967م:

في الثامن من أكتوبر ذكرت إسرائيل في الجمعية العامة "لقد قبلت إسرائيل قرار مجلس الأمن من أجل إقامة سلام عادل ودائم، وأعلنت عن استعدادها للتفاوض في اتفاقيات بشأن كافة المبادئ التي ذكرت فيها، وتعتقد أنه يجب تنفيذ القرار عن طريق المفاوضات والاتفاق والتوقيع والتطبيق المشترك لالتزامات معاهدة مناسبة، ونعتقد كما يعتقد الذين

تبنوا القرار أن القرار لا ينفذ نفسه بنفسه لذلك فهو يعتمد على الوصول إلى اتفاق، إن التفسير الصحيح والمسؤول للقرار هو أنه إطار من مبادئ موصى بها طبقاً للفصل السادس من الميثاق، لتسترشد بها الأطراف في الجهود التي تبذلها للتوصل إلى اتفاق، وفي هذه الجهود ينبغي على الأطراف أيضاً أن تخضع لالتزاماتها طبقاً للميثاق وطبقاً لمبادئ القانون الدولي.

تاسعاً: عملية صنع السلام:

إننا نعرض هذه المواقف في محاولة جديدة لتقديم التوضيح المتبادل للآراء والقضايا، وعندما تسجل الجمهورية العربية المتحدة موقفها من هذه المشاكل المحددة، وسوف يصبح بالإمكان وبمقارنة دقيقة تقييم طبيعة خلافاتنا ومداها والنظر في كيفية احتمال تقدم جهود صنع السلام عندئذ، لأنه حتى لو كانت مواقفنا الخاصة متباعدة الآن إلا أن إعلانها بالتحديد قد يساعد على اقترابنا من التقدم الفعلي.(84)

كما نلاحظ من المشروع السابق، أنه مشروع يركز في كل نقاطه على إقامة قواعد ومرتكزات للوضع الجديد الذي نتج عن حرب عام 1967، وترسيخ الحدود الجديدة لإسرائيل، أما المشكلة الرئيسية وهي مشكلة فلسطين فلم يأتي على ذكرها إلا من خلال نقطة واحدة متعلقة بشأن اللاجئين، وهو أيضاً لا يطرح أي حلول خاصة بها، ومن القراءة الأولى للمشروع، نجد أن إسرائيل تحاول أن تصل إلى اتفاقية سلام مع مصر فقط أما الدول الأخرى المتضررة من الحرب كسوريا والأردن وفلسطين ، فلم يأتي ذكرها على الإطلاق، حتى أن الاتفاقية التي تريد إسرائيل الوصول إليها مع مصر مشروطة بعدة نقاط تخل بسيادة مصر على أراضيها خاصة منطقة قناة السويس.

عموماً لم تتوقف المشاريع والأفكار الإسرائيلية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، فقد برزت في هذه المرحلة العديد من الأفكار والمشاريع الإسرائيلية ، والتي تتعلق بموضوع معالجة مشكلة الشرق الأوسط، **ومن** أهم تلك المشاريع:

مشروع موشي ديان، والذي أطلق من خلاله وجهة نظره الشخصية، إزاء مستقبل المناطق المحتلة في 15 يوليو 1969م، وكان ذلك داخل اللجنة السياسية لاتحاد حزب العمل والماباي، وقد أطلق على هذا المشروع اسم (البرنامج الشفوي) للحزب،

وقد تضمن المشروع النقاط التالية

- اعتبار نهر الأردن حدود الأمن الشرقية لدولة إسرائيل.

- أن تظل المرتفعات السورية وقطاع غزة تحت سيطرة إسرائيل.
- أن يضمن لإسرائيل حرية الملاحة في إيلات وإلى الجنوب منها وأن يتم هذا الضمان بواسطة القوات المسلحة الإسرائيلية التي تسيطر على المنطقة المصرية، على أن تكون منطقه خليج العقبة وشرم الشيخ مرتبطة بإسرائيل من الناحية الإقليمية، مما يوفر لإسرائيل الآمن إزاء محاولات الهجوم في المستقبل.
- تعديل القانون القائم حالياً في المنطقة المحتلة.
- الدمج الإقتصادي بين كل من إقتصاد المناطق المحتلة والإقتصاد الإسرائيلي (85)

ثم تبعه مشروع آخر في حينها لحزب مبام الإسرائيلي، في 11 ديسمبر 1969م، **وكان من أهم بنوده**

أولاً: أن إسرائيل تؤيد حلاً سياسيا يقوم على أساس وجود دولتين مستقلتين وذات سيادة، إسرائيل من جهة ودولة عربية من جهة أخرى، وأنها ستحترم القرارات الفلسطينية – الأردنية في كل ما يتعلق بموضوع حق تقرير المصير.

ثانياً: إن الجيش الإسرائيلي لن ينسحب من الخطوط التي وصل لها أثناء حرب الأيام الستة إلا عند التوصل إلى تسوية سلمية ويتم تحديد الحدود الآمنة على الرغم من إمكان التوصل إلى تسوية جزئية كمرحلة لاستمرار المفاوضات.

ثالثاً: إن القدس الموحدة هي عاصمة لدولة إسرائيل، وتضمن في تسوية السلام الحقوق الخاصة بالإدارة الذاتية للأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، وعندما يتحقق السلام لن تعارض إسرائيل أن يوكل إلى أشخاص تعينهم المؤسسات الحاكمة في الدولة العربية المجاورة الإشراف على الأماكن المقدسة الإسلامية.

رابعاً: الحدود مع سوريا في مرتفعات الجولان، وبعد أن تعين الحدود النهائية يتم تجريد الجزء الباقي من الهضبة من السلاح.

خامساً: إن التسوية السلمية مع مصر تقوم على أساس إعادة شبة جزيرة سيناء إلى مصر وتجريدها من السلاح، بالإضافة إلى تعديلات في الحدود تعتبر ضرورية لأمن إسرائيل.

سادساً: أما الضفة الغربية فيتم تجريدها وإعادتها للدول العربية المجاورة بعد إدخال تعديلات ضرورية عليها لأمن إسرائيل على الحدود على أساس الموافقة على عدم دخول قوات عسكرية عربية إلى غربي نهر الأردن.

سابعاً: تحدد المكانة السياسية لقطاع غزة عندما يحين الوقت، بعد مراعاة مقتضيات أمن إسرائيل ، ورغبة السكان،و مقتضيات حل مشكلة اللاجئين، إلا أن القطاع لن يعاد إلى مصر بأي حال من الأحوال.

ثامناً: إلى حين أن يحل السلام، تقام في المناطق المحتفظ بها نقاط أمنية فقط أما بالنسبة لهضبة الجولان، مشارف رفح، فستقام هناك نقاط أمنية استيطانية.

كما طالب المشروع من حكومة إسرائيل ، أن تصحح كل ظلم وقع بسبب تجاوزات، بشأن مصادرة أراضي وإتلاف مزروعات وإغلاق مناطق وطرد للسكان ومنع حدوث أي ظلم في المستقبل.(86)

نستطيع أن نؤكد هنا أن الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الصادرة سواء من النخبة الحاكمة أو الأحزاب اليسارية كحزب مابام. تتفق على شئ واحد ورئيس، وهو أمن دولة إسرائيل من ناحية وأن القدس هي العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل، أما باقي المسائل فهناك وجهات نظر مختلفة تجاهها، خاصة أن حزب مابام يرى أن تعاد كل المناطق المحتلة عام 1967م لأصحابها، ولكن بالطبع مع المحافظة على أمن دولة إسرائيل في المقام الأول.

وقد صرح عيزر وايزمن في 11 يناير 1970م، لصحيفة اللومند الفرنسية، "إنه من الضروري الاندماج السياسي والاقتصادي الكامل لكل الأراضي التي جرى احتلالها بواسطة إسرائيل في أعقاب حرب الأيام الستة"، كما نقلت وكالة الأنباء الفرنسية حديثاً لعيزر حديثاً لعيزر وايزمن في 19 فبراير 1970م، قال فيه: "علينا أن نكف عن الحديث عن السلام ونركز جهودنا لتقوية مراكزنا فإن وطننا موطن أجدادنا موجود بين أيدينا وينبغي أن تنص أية مباحثات مع العرب على حقوق إسرائيل دون أية تنازلات بشأن الأراضي فإننا نرى أنه لا داعي لإعادة بعض تلك الأراضي إلا إذا أصبنا بلوثة عقلية"، كما نشرت صيحفة دافار الإسرائيلية في 13 مارس 1970م، التصريح التالي لعيزر وايزمن يقول فيه: "مشروع السلام لدي هو مشروع هرتزل، ولذا فأنا لا أعترف بتعبير الأراضي المحتلة إذ أن هذه الأراضي المشار إليها كانت في الماضي جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل.(87)

مما سبق يتضح لنا أن الأفكار الإسرائيلية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي أخذت شكلاً واضحاً من الصلف والتعنت القائم على القوة، وأن ما سيطرت عليه إسرائيل عام 1967م، من أراض عربية، يعتبر بمثابة حق تاريخي وديني لا يمكن التنازل عنه بأي شكل من الأشكال، وأنه إذا أراد العالم أن يصنع سلاماً بين إسرائيل والعرب، يجب أن

يكون ذلك السلام قائم على أساس الاعتراف العربي بإسرائيل الجديدة بما تضمه من مناطق عربية سيطرة عليها بعد عام 1967، وإلا لن يكون هناك أي سلام مع العرب.

ظل الوضع كذلك ، حتى بدأت المجهودات الدولية تظهر من جديد لإيجاد تسوية للقضية، خاصة مع استمرار حرب الاستنزاف بين الدول العربية المجاورة لإسرائيل وإسرائيل، وأدى قبول مصر لمبادرة روجز الأمريكية عام 1970، وتوقف حرب الاستنزاف، إلى تجدد محاولات التسوية، إلا أن هذا النشاط لم يستمر طويلاً ، فقد عملت إسرائيل خلال تلك المرحلة على محاولة القضاء على كل محاولات التسوية الدولية خاصة الأمريكية منها.

وتجددت في هذه المرحلة التي أعقبت مبادرة روجز الأمريكية الأفكار الإسرائيلية الرافضة لكل مشاريع التسوية ، فقد صرح إيغال آلون في 3 سبتمبر 1970م، : "بأن هناك مناطق أربع لن تنسحب منها إسرائيل عند إقرار أية تسوية سلمية، وهي وادي بيسان والخط الذي يمتد بطول الضفة الغربية والبحر الميت، وقطاع غزة ، ومشارف رفح ثم منطقة شرم الشيخ".(88)

وقال مناحم بيجين في جريدة معاريف يوم 27 نوفمبر 1970م، " إننا جميعاً نريد التفاوض والسلام مع العرب، ولكن الاتفاق مع العرب يلزم موافقتهم على تغييرات جذرية في خطوط الحدود التي سبقت حرب الأيام الستة والعرب لا يوافقون على هذه التغييرات والنتيجة أنه لا مفاوضات للاتفاق مع العرب".(89)

وعلى أثر زيارة قام بها المبعوث الأممي يارثج إلى إسرائيل بتاريخ 8 كانون الثاني 1971م بعد أن تجددت مساعيه لإيجاد حل للقضية قامت إسرائيل بتقديم مشروع جديد لتسوية القضية مؤلفاً من 14 نقطة جاءت على النحو التالي

- اتخاذ قرار معلن وصريح بانتهاء النزاع كلياً.
- الاعتراف المتبادل والواضح من قبل الطرفين بالاستقلال السياسي للطرف الآخر، وسلامته الإقليمية وسيادته.
- إقامة حدود آمنة معترف بها ومتفق عليها.
- إقامة إجراءات إضافية من أجل ضمان الأمن.
- سحب القوات العسكرية من الأراضي المختلفة وفقاً للحدود التي تعينها معاهدة السلام.
- إنهاء كل حالات العداء والحرب.
- التزام كل الأطراف بضمان عدم قيام أية أعمال عنف أو أعمال حربية على أراضيها أو انطلاقها منها من قبل أية فئة أو تنظيم أو شخص ضد شعب الطرف الآخر ومواطنيه وممتلكاته.

- إنهاء حالة الحرب الاقتصادية بكافة مظاهرها بما في ذلك المقاطعة.
- وضع تفاصيل للالتزامات التي تتحملها الأطراف من أجل تسوية مشكلة اللاجئين.
- إيجاد اتفاقات بالنسبة للأماكن المقدسة ذات الأهمية الدينية والتاريخية.
- وضع اتفاق حول الميناء الحر وتسهيلات المرور.
- عدم المشاركة في أية أحلاف عدوانية، ومنع كل طرف من الأطراف من وضع قوات تابعة له في أي بلد ثالث في حالة عداء مع الأطراف الأخرى.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية والعلاقات الخارجية الطبيعية للطرف الآخر.
- إقامة السلام على أسس معاهدة ملزمة لجميع الأطراف.(90)

يتضح مما سبق أن المشاريع الإسرائيلية ركزت في هذه المرحلة، على الحدود الآمنة لدولة إسرائيل فقط، أما الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، فلم يأتي على ذكرها إلا بشكل مقتضب، على أساس أن هذا الانسحاب يتطلب العديد من الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية، ولن يحدث إلا بعد أن توافق الدول العربية على إجراء مفاوضات مع إسرائيل، تنتهي بالاعتراف بها وبأمنها الداخلي والخارجي.

وبتاريخ 4 شباط 1970م، طرح الرئيس السادات فكرة:"التسوية الجزئية"، كخطوة أولى نحو السلام في المنطقة، بحيث تسحب إسرائيل من سيناء إلى خط يقع عند العريش مقابل أن تضمن مصر إعادة فتح قناة السويس للتجارة الدولية خلال ستة أشهر، وفي حال انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة فإن مصر ستعقد معها معاهدة سلام تتضمن اعترافاً بالسلامة الإقليمية لكل دولة في المنطقة بما في ذلك إسرائيل، على أن تضمن مصر حرية الملاحة في مضائق تيران عن طريق وضع قوات طوارئ دولية في شرم الشيخ.(91)

ورداً على هذا المشروع قامت غولدا مائير بتاريخ 9 شباط 1971م، بطرح مشروع إسرائيل كرد على المشروع المصري،

تضمن النقاط التالية

1- جعل سيناء منطقة منزوعة السلاح لا يسمح لمصر بإدخال الدبابات أو المدفعية أو الصواريخ لها.
2- تستمر إسرائيل في الاحتفاظ بمنطقة شرم الشيخ على اعتبار أن مضائق تيران حيوية بالنسبة لمرفأ إيلات – كونه المرفأ الوحيد لإسرائيل على البحر الأحمر ومخرجها إلى سيناء وشرقي أفريقيا.

3- لا إعادة لقطاع غزة لإشراف مصر، وستعتني إسرائيل باللاجئين وبإمكان غـزة أن تصـبح مرفأ أردني.
4- تبقى القدس موحدة وجزءاً من إسرائيل.
5- لن تتراجع إسرائيل عن مرتفعات الجولان.
6- يجب إجراء مفاوضات حول خط الحدود في الضفة الغربية، وعلى أن لا تعبر أيـه قـوات عربية إلى الضفة الغربية لنهر الأردن، وينبغي ألا تشكل الحـدود النهائيـة بـين إسـرائيل والضفة مصدراً للتفرقة بل يجب أن تكون عاملاً فعالاً في الربط بين العرب والإسرائيليين.
7- تعارض إسرائيل فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية.(92)

وتأكيداً لهذه المشاريع الإسرائيلية القائمة على أساس الاحتفاظ بالأراضي المحتلـة، وعـدم العودة إلى حدود ما قبل 4 يونيو 1967م، جاءت العديد من الأفكار الإسرائيلية والتصريحات في هذه المرحلة لتؤكد هذه النظرة ومن أبرز ما قيل في هذا المجال.

ما جاء على لسان جولدا مائير في إبريل 1971م، "على إسرائيل أن تحتفظ بمنطقة شرم الشيخ ومرتفعات الجولان والقدس وينبغي أن ينزع سلاح سيناء ويضمن حيادها قوة دولية يمكـن أن تشترك فيها إسرائيل ومصر".(93)

وأكد ذلك المؤتمر العام لحزب العمل في 6 إبريل 1971م، الذي أقر أن تحتفظ إسرائيل بالمرتفعات السورية، والقدس وقطاع غزة، وشرم الشيخ، مع شريط ساحلي في سـيناء يربطهـا بإسرائيل وتحدد مساحته وفقاً لمقتضيات الأمن، مع حظر عبور نهر الأردن غرباً على أية دولـة عربية.(94)

ثم جاء مشروع حزب المفدال الديني، والذي تم نشره فـي صـحيفة معـاريف فـي 3 ستمبر1972، وجاء هذا المشروع على لسان الدكتور يتسحاق روفائيل عضو الكنيسـت ورئـيس اللجنة التنفيذية للحزب القومي الديني.

ومن أهم ما نص عليه هذا المشروع

- ضم الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان إلى دولة إسرائيل على أن يطبق القـانون الإسرائيلي عليها.
- تمكين السكان العرب في هذه المناطق من الاختيار الحربين الجنسـية الإسـرائيلية أو أيـة جنسية أخرى، مع منح استقلال ديني وتعليمي لتجمعات السكان العرب الكثيـرة فـي هـذه المناطق.

- تعيين إدارة دينية مستقلة للأماكن المقدسة لمختلف الأديان من بين أبناء الطوائف المختلفة في البلاد.
- اتخاذ إجراءات جادة لتعبئة إمكانيات دولية للقضاء على ظاهرة مخيمات اللاجئين الواقعة داخل الدولة وإعادة تأهيل سكانها ودمجهم في الاقتصاد الإسرائيلي.
- بشأن تخطيط الحدود مع مصر يجب وضع اتفاقيات لا يسمح بموجبها استعمال الأجزاء التي ستخليها قوات الجيش الإسرائيلي في سيناء كقاعدة للعدوان ضد إسرائيل مع عدم الإصرار على أن تكون المفاوضات المباشرة هي وسيلة التوصل لهذه الاتفاقيات.
- ليست للأردن أي حقوق على أراض إسرائيل الواقعة غرب نهر الأردن.(95)

ويبدو أن مشروع الحزب الديني المفدال، جاء متناسقاً تماماً مع الأفكار التي طرحها موشي ديان خلال تلك المرحلة وذلك لصحيفة معاريف الصادرة في 31 مارس 1972م، والذي جاء فيه:

- إن السلام مع الأردن لا يبدو مرئياً ولذلك على إسرائيل أن تعتبر وجودها في الضفة الغربية وجوداً دائماً.
- ووفقاً للمعطيات الراهنة ليس في إمكان إسرائيل عملياً تكوين وتعزيز أكثرية ديمقراطية يهودية من الضفة الغربية،

ولذلك عليها أن تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف

1- تأسيس معاقل أمنية.
2- الاستيطان في أجزاء حيوية تقطع الاتصال الإقليمي للضفة الغربية وتمكن من إيجاد صلات بين المجتمع العربي واليهودي في المناطق المختلفة.
3- فرض واقع تواجد إسرائيلي مدني ذو صفة دائمة.

وأصناف. لهذا فالاستيطان الزراعي وحده لا يؤمن هذه الأهداف لذلك على إسرائيل أن تقيم أربع مدن إسرائيلية على المرتفعات الجبلية في المناطق التالية:

الخليل – رام الله – ومدينة نابلس – جنين، وذلك لبدء الاتصال الإقليمي العربي، وخلق تمركز سكاني يهودي ذو وزن فيها لضمان أمن السكان اليهود.

– إنشاء مدينة ساحلية جديدة شرقي العريش تسمى يلميت تضم 250 ألف نسمة، مع تحويل قطاع غزة بكامله إلى منطقة للاستيطان الزراعي اليهودي، وأن تحتفظ إسرائيل بشريحة من سيناء وتمتد من العريش حتى رأس محمد.(96)

كما طرح شمعون بيرس مشروعاً آخر لحل القضية في 18 يونيو 1972 فيه:

- إقامة اتحاد فيدرالي بين إسرائيل ودولة عربية في فلسطين يعيش فيها العرب واليهود معاً في مناطق مختلفة بحيث يكون لكل منها حكومة وبرلمان في إقليمه المستقل، وحيث يتحدث كل منها باللغة التي يفضلها ويدين لدينه، وينتمي الجميع إلى دولة متحدة لها بحار وموانئ مفتوحة يتمتع الجميع فيها بحرية الحركة والكلمة، ومن الممكن أن يضم هذا الاتحاد كلاً من إسرائيل-كما كانت قبل 1967 والضفة الغربية والأردن وغزة وجزءاً من سيناء.(97)

ثم قام إيجال آلون نائب رئيس وزراء إسرائيل في أواخر 1973، بتقديم اقتراح للكنيست، يتضمن إعطاء الأردن وضعاً دينياً على الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس العربية، كجزء من اتفاقية سلام مع الأردن ، إلا أن الكنيست الإسرائيلي رفض هذا الاقتراح وطلب حزبا المعارضة مجال والذي يتزعمه بيغين والوسط اللاييرالي، إجراء مناقشات حول تصريحات آلون السابقة، بل أكثر من ذلك طالب بيغن أن على آلون أن يتنحى عن منصبه.(98)

وهذا ما جعل آلون فيما بعد يعدل عن تصريحاته وأفكاره السابقة، ويعلن في يونيو 1973م أن إسرائيل لن تنسحب إلى حدود ما قبل حرب يونيو 1967، تحت أي ظرف من الظروف وأنه ليس من طريق غير التفاوض بين العرب وإسرائيل لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.(99)

وفي يوليو 1973م أعلنت جولد مائير في بيان سياسي أمام الكنيست أنه لا يوجد بين البحر المتوسط والصحراء الشرقية مكان إلا لدولتين فقط، هي دولة يهودية (إسرائيل) وأخرى عربية (الأردن) وأن الفلسطينيين قادرون تماماً على أن يجدوا لأنفسهم وطناً في الأردن.(100)

ومما يدل على الزيادة في التعنت والغطرسة الإسرائيلية في هذه المرحلة، ما صرح به "إسرائيل جاليلي" الوزير بلا وزارة في 12/أبريل/1973 إن خريطة إسرائيل تدل على مطامعنا، إننا نقيم المراكز الاستيطانية لا لنتخلى عنها وإنما لتكون مستوطنات تعيش داخل حدود دولة إسرائيل "، وحول الحدود مع الأردن، قال "إن نهر الأردن سيكون حدنا مع المملكة الأردنية حدنا السياسي والأمني، وستزدهر مستوطنات جديدة في غور الأردن ولن يعبر جيش أجنبي إلى غرب النهر، أما عن وضع عرب فلسطين في الضفة الغربية فقال: "إنهم سيتمتعون بتغيير ذاتي لهويتهم وبحقوقهم كاملة جزء منها في دولة إسرائيل وجزء منها ربما في دولة الأردن وإن إسرائيل لم تقرر بعد أن تيأس وتتنازل عن الضفة الغربية"، وأضاف "ليست هناك حتى الآن قرارات بشأن تغييرات في الحدود مع لبنان، ولكن هناك قرارات بشأن النضال من أجل تغييرات في حدودنا مع

سوريا والأردن ومصر، وتركيز المستوطنات في مشارف رفح، والجولان، وغور الأردن، وشرم الشيخ.(101)

وألقى موشي ديان خطاباً في انتخابات الهستدروب، في 14 سبتمبر 1973م، وكان من أهم ما جاء به: "نستطيع اليوم أن نقول أن أياً من المطالب العربية لن ينفذ ولن يكون، لن تكون هناك دولة فلسطينية، ولا جولان سورية ولا غزة مصرية ولا قدس أردنية".(102)

وقد شهدت هذه المرحلة عدة مشروعات إسرائيلية تتعلق بإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية ومشكلة الصراع العربي الإسرائيلي ومن أهم تلك المشروعات، هو نص اتفاقية وزراء حزب العمل حول سياسة إسرائيل في المناطق المحتلة وهو ما أطلق عليه وثيقة "جاليلي" المعلنة في 16 أغسطس 1973م.(103)

ولقد تضمنت تلك الوثيقة تلخيصاً حقيقياً للأفكار التي طرحها زعماء حزب العمل ، بل أن الوثيقة اشتملت على تعديل أساس في مضامين مشروع آلون السابقة، عندما تخلت عن مسألة ترحيل اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، ودعت إلى إعادة تأهيلهم وتطويرهم مع وضع خطة عمل للقطاع لمدة أربع سنوات.

ومن أهم نقاط المشروع التالي

- العمل على تطوير منطقة قطاع غزة، بما يمكن توطين اللاجئين ، عن طريق إيجاد فرص عمل لهم، وذلك في إطار خطة مدتها أربع سنوات، وعلى تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ هذا المخطط.
- تطوير الضفة الغربية، بإقامة شبكة مواصلات وخدمات، ودعم العديد من المشاريع الاقتصادية فيها.
- مساعدة السكان الفلسطينيين في إدارة شؤونهم الذاتية في مجالات التعليم والخدمات والمرافق العامة، على أن يتم قدر الإمكان تعيين أشخاص محليين في مناصب مدنية عالية في جهاز الحكم العسكري.
- نصت الوثيقة كذلك، على إقامة مستوطنات يهودية جديدة إلى جانب تعزيز شبكة المستوطنات القائمة، ومضاعفة عدد المستوطنين اليهود عن طريق تطوير الحرف والصناعة والسياحة، على أن تقام تلك المستوطنات على مدى أربع سنوات، في مشارف رفح وغور الأردن وهضبة الجولان، وإقامة مستوطنة مدينة صناعية في هضبة الجولان، ومركز إقليمي

في غور الأردن، وتطوير شمالي شرقي بحيرة طبريا وشمالي غربي البحر الميت، وتنفيذ مشاريع المياه المخطط لها.

- تجميع وشراء الأراضي العربية، وذلك بهدف الاستيطان وتوسيعه، عن طريق الشراء بكل الوسائل الممكنة أو عن طريق الاستيلاء على أراض الدولة، ومصادرة أراضي الغائبين، ومبادلة الأراضي والعقارات في المناطق لمقتضيات الاستيطان والتنمية، وتأجير الأراضي للشركات والأفراد من أجل تنفيذ مشاريع تنمية مصادق عليها.
- استمرار الإسكان والتنمية الصناعية في مدينة القدس وضواحيها بهدف تثبيت الأقدم فيها وتوسيعها، ويجب بذل كل الجهد المستطاع لتحقق هذا الهدف، عن طريق شراء أراض إضافية على أن تستغل أراضي الدولة في نطاق المنطقة الواقعة شرقي وجنوبي القدس التي قررت الحكومة إغلاقها ويطبق قرار الحكومة المتخذ في 13سبتمبر1970م، بشأن توطين منطقه النبي صموئيل.
- الاستعداد لتطوير سريع لمشارف رفح ويدرس – خلال سنتين أو ثلاث الإمكانيات الأساسية لاقتراح إنشاء ميناء عميق جنوبي غزة، وبعد أن يتم استخلاص النتائج وتقديم مشروع علمي تتخذ الحكومة قراراً بشأن هذا الموضوع.
- تأمين الظروف الملائمة لإقامة مركز صناعي تابع لكفار سابا وراء الخط الأخضر وكذلك لتنمية صناعية إسرائيلية في منطقتي طولكرم وقلقيلية.
- تستمر سياسة الجسور المفتوحة.
- تقديم تسهيلات وحوافز لتشجيع المبادرين الإسرائيليين على إقامة مشاريع صناعية استثمارية في المناطق المحتلة.(104)
- يتضح لنا مما سبق أن وثيقة غاليلي، ركزت بشكل مباشر على نقطتين هامتين، الأولى الاستيطان، وكيفية تطويره وترسيخه في الأراضي المحتلة خاصة المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، كمشارف رفح وهضبة الجولان وغور الأردن، وهي سياسة بالطبع تهدف إ لى خلق واقع استيطاني استراتيجي في هذه المناطق، يصعب تغييره في المستقبل ، ويهدف أيضاً إلى عدم التفكير في المستقبل للانسحاب من تلك المناطق. والنقطة الثانية: التي ركز عليها مشروع غاليلي، هي كيفية إلغاء ما يسمى بالدولة الفلسطينية، في المناطق الفلسطينية المحتلة وذلك عن طريق تذويب الشخصية الفلسطينية ، ومنح السكان في تلك المناطق التسهيلات والإغراءات الاقتصادية، بهدف إلغاء تطلعاتهم السياسية، وربط هذه المناطق بكل

الوسائل المتاحة بإسرائيل واقتصادها ، مع التركيز قدر الإمكان على منطقة القدس، التي يعتبرها المشروع الهدف الرئيسي لعملية الاستيطان والسيطرة.

كذلك شهدت تلك المرحلة مشروع آخر قامت بنشره صحيفة عال همشمار، الإسرائيلية، في 17 أغسطس 1973م، وهو مشروع السلام الذي أقرته اللجنة السياسية لحزب المابام، **ومن خلال اللجنة التحضيرية لمؤتمره السادس ومن أهم النقاط الذي تناوله هذا المشروع التالي**

1- على الجانب الفلسطيني، أقر هذا المشروع، أن أرض إسرائيل على جانبي الأردن هي الوطن المشترك للشعب اليهودي العائد وللشعب العربي المقيم، وفي هذا الإطار يجب أن تؤيد إسرائيل حلاً سياسياً يرتكز على قيام دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة، إسرائيل من ناحية ، ودولة عربية من ناحية أخرى.
2- في هذه الدولة المستقلة يتحقق تقرير المصير الكامل للشعب العربي الفلسطيني، مع ذلك تحترم إسرائيل قرارات الفلسطينيين، والأردنيين في كل ما يتعلق بتقرير مصير كل منها وسيادته واستقلاله وراء حدود إسرائيل، شرط أن ترتكز العلاقات بها على اتفاقيات سلام وحسن الجوار.
3- الاستجابة لمقتضيات أمن إسرائيل الحيوية، وذلك عن طريق أن تقام في المناطق المحتفظ بها مستوطنات أمنية، وينبغي عدم خلق حقائق عن طريق الاستيطان الدائم في أنحاء المناطق المحتفظ بها، مما يؤدي إلى وضع عراقيل في طريق المفاوضات من أجل السلام.
4- أما بخصوص هضبة الجولان، فإنه من أجل ضمان أمن وسلامة مستوطنات الجليل في غور الأردن، تمر الحدود مع سوريا في مرتفعات الجولان وبعد أن تعين الحدود يتم تجريد الجزء الباقي.
5- بخصوص القدس– إن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل وتضمن في تسوية السلام الحقوق الخاصة بالإدارة الذاتية للأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين ويعزف في كل مفاوضات حول السلام مع الدول العربية المجاورة، بحقوق السكان العرب القومية، ويتم ضمان أوضاع بلدية خاصة بالسكان العرب في القدس، في إطار المدينة الموحدة، وعندما يتحقق السلام لن تعارض إسرائيل: أن يوكل إلى أشخاص تعينهم المؤسسات الحاكمة في الدول العربية المجاورة الإشراف على الأماكن المقدسة الإسلامية والعناية بها، ويؤيد مابام مشروع تطوير توطين القدس لدعم مكانتها كعاصمة لدولة إسرائيل.

- أما عن الحدود مع مصر، فنص المشروع على أن تكون إسرائيل مستعدة للمفاوضات مع مصر، سواء على سلام شامل أو على اتفاق مرحلي، وفي الأغلب على اتفاق من أجل فتح قناة السويس للملاحة الحرة لجميع الدول بما فيها إسرائيل، وفي حالة أن تحققت التسوية الجزئية تكون إسرائيل مستعدة للانسحاب إلى خط متفق عليه، وتستمر المفاوضات من أجل تسوية سلمية شاملة مع مصر.
- يجب أن تطلب إسرائيل أن ترتكز التسوية السلمية مع مصر على تجريد فعال لصحراء سيناء من السلاح، وأن تضمن تعديلات في الحدود ضرورية لأمن إسرائيل، ويرتكز التجريد على ضمانات مؤكدة لئلا يتجدد التهديد ضد حدود إسرائيل الجنوبية، تضمن الملاحة الحرة في مضايق تيران،في اتفاقية سلام، عن طريق وجود إسرائيل بحسب الشكل الذي تحدده في الاتفاقية، وتضمن الملاحة الحرة في قناة السويس أيضاً في اتفاقية سلام.
- أما فيما يتعلق بقطاع غزة – يتم الاتفاق على تحديد الوضع السياسي لقطاع غزة، عندما يحين الوقت بعد مراعاة مقتضيات أمن إسرائيل ورغبة السكان ومقتضيات حل مشكلة اللاجئين.
- ووفقاً للافتراض السياسي، لن تعود إسرائيل إلى حدود 4 يونيو 1967م، ومن خلال الحاجة إلى حدود آمنة يؤيد المابام، في الظروف المذكورة إقامة مستوطنات عسكرية استيطانية في مرتفعات الجولان.(105)

كما يتضح لنا من استعراضنا للأفكار والمشاريع الإسرائيلية، التي جاءت بعد عام 1967، أو بالأحرى بعد هزيمة عام 1967، **نستخلص الآتي:**

- أن معظم تلك الأفكار والمشاريع، جاءت لتؤكد على التوجه الإسرائيلي نحو ترسيخ الاحتلال للمناطق العربية المحتلة.
- الإجماع داخل المجتمع الإسرائيلي، وبكل فئاته الاجتماعية والسياسية، على نظرية عدم العودة مطلقاً إلى حدود ما قبل عام 1967.
- إقرار ما يسمى بسياسة الأمر الواقع في المناطق المحتلة، عن طريق وضع استراتيجية مدعومة اقتصادياً لملئ تلك المناطق بالمستوطنات بمختلفة أنواعها.
- منع عودة اللاجئين الفلسطينيين، إلى ديارهم مهما كلف هذا الأمر من خسائر سياسية واقتصادية .
- محاولة إعطاء المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، نوعاً من الحكم الذاتي المقلص إلى أدنى درجة، مع احتفاظ إسرائيل بالإشراف السياسي والاقتصادي على هذه

المناطق وعدم الضم لهذه المناطق، خوفاً من الناحية الديمغرافية، مع التركيز على إيجاد علاقات ودية مع عرب هذه المناطق وخلق فرص عمل لهم بما يمكن في المستقبل من تذويب شخصيهم.

- التركيز وبكل قوة على الأمن الإسرائيلي أو ما يسمى بالحدود الآمنة لإسرائيل، والتي يمكن الدفاع عنها مستقبلاً، أو ما يسمى بالحدود الرادعة، وذلك عن طريق عدم العودة مطلقاً إلى حدود ما قبل 4 يونيو 1967، بل أكثر من ذلكن إمكانية توسيع هذه الحدود لتشمل مناطق عربية جديدة.
- عزل وفصل قطاع غزة كلياً عن مصر، والعمل على عدم عودته من جديد إلى الحظيرة المصرية، وذلك بإنشاء العديد من المستوطنات في المناطق الحدودية بين قطاع غزة ومصر.
- عزل الجزء الغربي من مرتفعات الجولان بإقامة حزام من المستوطنات المناطق المرتفعة التي تشرف وتسيطر على المناطق الغربية للجولان.
- وأخيراً الاتفاق بين كل الاتجاهات الإسرائيلية، على التمسك بالأراضي التي يجب عدم التنازل عنها، بأي شكل من الأشكال وفي أي إطار للسلام مع العرب، وهي الضفة الغربية لنهر الأردن، وهضبة الجولان ، وقطاع غزة، وشرم الشيخ، وطريق ساحلي فيما بين شرم الشيخ وإيلات، بالإضافة إلى مدينة القدس، مع إمكانية إعطاء المسلمين حق الإشراف الديني على الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس.

عموماً لم تتوقف المشاريع والأفكار الإسرائيلية، خلال المرحلة التي أعقبت حرب عام 1973، بل يمكن القول أن هذه المشاريع زادت ، ولكن بدأت تأخذ شكلاً جديداً يختلف اختلاف واضح عن المرحلة السابقة للحرب، ويمكن القول أيضاً أن تلك المشاريع، أصبحت أقل تعنتاً وغطرسة من سابقتها، وفي إعتقادي الأمر يعود إلى أن إسرائيل في هذه المرحلة بدأت تؤمن بعدم جدوى ما يسمى بالحدود الآمنة داخل الأراضي العربية، بعد الضربة العسكرية التي تلقتها في حرب أكتوبر 1973، وبدأ هناك توجه في الأوساط السياسية والمجتمع الإسرائيلي نحو الحلول السلمية القائمة على أساس ، إيجاد حل مناسب للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، يضمن على الأقل الحدود التي من خلالها ، لا يمكن أن تتعرض إسرائيل للخطر مستقبلاً ، وتحافظ إسرائيل من خلالها على وجودها داخل حدود معترف بها دولياً وإقليمياً وعربياً.

ولا شك أن حرب أكتوبر 1973، لعبت دوراً رئيساً في هذا التوجه، وأدت الى تغير في الفكر الإسرائيلي والذي كان يعتمد على ما يسمى بالتفوق العسكري الذي لا يمكن المساس به والأفكار التي كانوا ينطلقون منها في السابق، بأن دولة إسرائيل دولة عظمى لا يمكن هزيمتها بأي حال

من الأحوال، وأن العرب لن يستطيعوا حتى ولو تجمعوا في دولة واحدة هزيمة هذا الكيان، ويمكن القول أن حرب أكتوبر وضعت حداً فاصلاً بين الأفكار والمشاريع الإسرائيلية وقامت بتقسيم هذه الأفكار والمشاريع إلى قسمين أو مرحلتين، مرحلة الغرور والتعنت والقوة والصلف العسكري خاصة بعد حرب 4/يونيو/1967، ومرحلة تدمير هذه الفكرة أو هذه النظرية وهي المرحلة التي جاءت بعد حرب أكتوبر عام 1973م.

الخاتمة

بعد إلقاء الضوء على أهم المشاريع والأفكار الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في المرحلة الواقعة بين عام 1922–1973، يمكننا أن نستخلص التالي:

- تعدد المشاريع والأفكار الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وهو أمر مقصود في اعتقادي، و ذلك لترك الانطباع عند المجتمع الدولي أن إسرائيل التي قامت على أنقاض مجتمع آخر وتعتبر مغتصبة لأراضي شعب آخر، تمد يدها للسلام لإيجاد حل مناسب لهذه القضية، مع أن معظم تلك المشاريع واكبتها ضربات عسكرية وتعديات إسرائيلية على كل الدول العربية، فقد درجت إسرائيل في العديد من الحالات على التمهيد للعدوان بالحرص على السلام ، وبأن السعي وراءه أي وراء السلام، كان الدافع الحقيقي للقيام بذلك العمل العسكري.
- اختلاف المشاريع والأفكار الإسرائيلية من مرحلة إلى أخرى من حيث العرض والمضمون، فالمشاريع الصهيونية التي طرحت في المرحلة الواقعة ما بين عام 1922–1947، أخذت طابع البحث مع استغلال الوضع السياسي الذي تمر به المنطقة، خاصة السيطرة البريطانية على فلسطين، ومحاولة الحركة الصهيونية الحصول على أكبر قدر ممكن من الأطماع الصهيونية في فلسطين التي طالما عبرت عنها في مراحل سابقة، ولم تتمكن من الحصول عليها.

أما المشاريع والأفكار التي بدأت تطرح في المرحلة الممتدة بين عام 1948–1967، فقد اختلفت اختلاف جذري من حيث المضمون والطرح ، فإسرائيل في هذه المرحلة أصبحت واقعاً معترفاً به من معظم دول العالم، وأصبحت دولة ذات كيان سياسي واستراتيجي، لهذا كانت السمة البارزة في المشاريع والأفكار خلال هذه المرحلة تدعو إلى التركيز على كيفية تقوية دولة إسرائيل وكيفية استمرارها في النمو والتطور في كل المجالات، والبعد كثيراً عما يسمى بالحلول السلمية للقضية

الفلسطينية وقد استمرت هذه النظرة وهذه الفكرة بعد عام 1967م، على أثر هزيمة 5 يونيو، وأصبحت تلك المشاريع والأفكار أكثر تعنتاً وغطرسة عن سابقتها، بل يمكن القول أن المشاريع والأفكار الإسرائيلية خلال مرحلة ما بعد عام 1967م، أصبحت مشاريع عسكرية توسعيه، تبتعد كلياً عن إيجاد حلول سلميه للقضية، فمعظمها كانت تدعو إلى التمسك بالقوة العسكرية، بكل الأراضي العربية التي تم السيطرة عليها خلال حرب يونيو 1967م. وقليل منها ما كان يدعو إلى إيجاد حلول سلمية للقضية.

ظل الوضع كذلك حتى عام 1973، ووقوع حرب أكتوبر، التي أدت إلى كسر الغطرسة الإسرائيلية خاصة العسكرية، لتبدأ مرحلة جديدة من المشاريع والأفكار الإسرائيلية تختلف اختلاف واضح وكلي عن المشاريع السابقة.

- الحقيقة أن السياسة الإسرائيلية تجاه قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، خاصة بعد إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، نابعة من الاستراتيجية الصهيونية القديمة، القائمة على أساس أن فلسطين هي أرض الميعاد، وأرض الأجداد، ولا يمكن التنازل عنها بأي حال من الأحوال، لهذا فمعظم المشاريع والأفكار الإسرائيلية منذ ظهور القضية حتى يومنا هذا ، يتخذ من هذه النظرية أساساً لطرح تلك المشاريع، ولكن تختلف الأفكار من حين لآخر ويتم التلاعب بالألفاظ، فقط لإيهام الرأي العام العالمي بأن إسرائيل تريد السلام، وهي بعيدة كل البعد عنه، الحقيقة ومن خلال ا لمشاريع والأفكار التي قمنا بتنازلها، خلصنا إلى أن تلك المشاريع في مضمونها وجوهرها تدعو إلى الاستسلام والتمسك بكل ما سيطرت عليه هذه الدولة المغتصبة من أراض عربية والدفاع عنها بالقوة العسكرية، لهذا أريد أن أؤكد في النهاية أنه يجب أن نتعامل بكل حرص مع تلك المشاريع التي لا زالت تطرح حتى يومنا هذا، ولا ننخدع على الإطلاق ، بما يطلقه زعماء الحركة الصهيونية اليوم حكام ما يسمى بدولة إسرائيل من أفكار ومقترحات،من أجل إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، فكل ما يقومون بعرضه مجرد سراب ليس له أي أساس في عقيدتهم واستراتيجيتهم ، فهي كما يقولون مجرد أفكار ومقترحات لذر الرماد في العيون ولكسب الوقت والعطف الدولي الذي استطاعت من خلاله تحقيق العديد من المكاسب السياسية والعسكرية على حساب القضية، وهو أمر لا زالت تمارسه حتى الآن ، المطلوب فقط أن نتعامل مع هذه الأفكار والمشاريع بما يناسبها من سياسة قائمة على عدم التفريط بأي شبر من أرض فلسطين والأراضي العربية المحتلة. وألا يتغلغل اليأس إلى صدورنا لأننا في النهاية أصحاب حق مقدس.

المصادر والمراجع

1- د. علي الدين هلال، مشروعات الدولة اليهودية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1978، ص25.

2- المرجع السابق، ص25.

3- المرجع السابق، ص26-27.

4- المرجع السابق، ص27.

5- المرجع السابق، ص27.

6- المرجع السابق، ص28.

7- عادل محمود رياض، الفكرالإسرائيلى حدود الدولة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 85، 86.

8- د. علي الدين هلال، مرجع سابق، ص، 28.

9- عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص، 87.

10-د. علي الدين هلال، مرجع سابق ص، 28.

11-Caplan: Neil: Futile Diplomaey. Vol. II Arab Zionist Negotiations and the End of the Mendate Frank Cass, London, 1986, P.23.

12-Ibid.P.25.

13-Ya acov; Goldstine, DavidBen-Gurion-Gurion and the Bi-National Idea in Palestine middle Eastern Studies, vol, IV. No, 3, 1989. P. 405. –

14-د. أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى ، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، المؤسسة العربية الدراسات والنشر، بيروت ط الثانية، 1973، ص 492.

15-المرجع السابق، ص 492.

16-ألان تايلور، مدخل إسرائيل، تعريب شكري محمود نديم، وزاره الثقافة والإرشاد العراقية، بغداد، 1965، 25، 43.

17-د. عز الدين فوده، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مركز الأبحاث، بيروت 1969 ص، 163.

18-أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الثالث، 1939 ــ 1947 ــ سنة 1973. صـــ 61 .

19- ألان، تايلور، مرجع سابق، ص 60.
20- أحمد طربين، مرجع سابق، ص 62.
21- عز الدين فوده، مرجع سابق، ص 164، وانظر، دافيد بن جور يون، اليهود في أرضهم، ص 50.
22- أطلس إسرائيل الحديث.
23- المصدر نفسه.
24- المصدر نفسه.
25- د. عصام سخنين، فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى، ص162.
26- موطى غولان، السياسة الصهيونية تجاه القدس، 1937-1949، ترجمة جواد سليمان الجعبري، منشورات وزارة الإعلام، سلسلة القدس (5) ط1، 1956، ص47.
27- المرجع السابق، ص48، انظر، د. خيرية قاسميه، الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، 1979، ص66.
28- عادل محمد رياض، ص109.
29- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، مشاريع التسوية، 1934-1974، بيروت، ص710.
30- عادل محمود رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1989م، ص88.
31- د. أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى،مرجع سابق صـ 492، وانظر ملف وثائق فلسطينية، هيئة الاستعلامات وثيقة رقم 135.
32- عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص103.
33- المرجع السابق، ص127.
34- توم سيغف، 1949 الإسرائيليون الأوائل ترجمة خالد عايد وآخرين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط الأولى 1986، ص 14.
35- المرجع السابق، ص 127.
36- عبد الوهاب الكيالي، المطامع الصهيونية التوسعية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، يوليو، 1966.
37- ملف وثائق فلسطينية، مرجع سابق، وثيقة رقم 135.

38- هنري كتن، فلسطين، في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، مكتبة لبنان، بيـــروت، ط الأولى، 1970، ص65.

39- عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص140.

40- عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص88.

41- عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص134.

42- عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص88.

43- أسعد رزوق، مرجع سابق، ص535-536.

44- المرجع السابق، ص138.

45- المرجع السابق، ص139.

46- المرجع السابق، ص140.

47- موش ديان، يوميات معركة سيناء، ترجمه محمود عبد الباقي، القاهرة للطباعـــة والنشـــر، 1916، ص217.

48- هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، بيروت، مركز الأبحـــاث، منظمـــة التحريـــر الفلسطينية، يوليو، 1969، ص405.

49- معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافـــة والعلـــوم، الاســـتعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، 1948-1973، حزيران، ج 2، دار نافع للطباعـــة والنشر، القاهرة، 1975م ص300.

50- المرجع السابق، ص300.

51- المرجع السابق، ص302.

52- موشي ديان، يوميات معركة سيناء،مرجع سابق ص217 ،218.

53- الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، مرجع سابق، ص148.

54- المرجع السابق، ص150.

55- د. كامل أبو جابر، الولايات المتحدة وإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القـــاهرة، 1971، ص94.

56- منير الهور- طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1947-1982، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، 1983، ص63.

57- عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص152-153.

58- المرجع السابق، ص156.

59- إبراهيم العابد، العنف والسلام، دراسة في الاستراتيجية الصهيونية، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1967، ص73.

60- معهد البحوث والدراسات العربية، الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، مرجع سابق، ص485.

61- المرجع السابق، ص497، 498.

62- Heradstveit, Danial, theArabs and Israel El ite Per= eeptions,, new York: Humanities Press, 197 VD. P86.

63- Ibid-P. 55.

64- تهاني هلسه، دافيد بن غوريون، دراساتٌ فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت نوفمبر، 1968 ــ ص، 197.

65- Heradstveit, Daniel, op-CIO, P.63.

66- معهد البحوث والدراسات العربية، الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، مرجع سابق، ص502.

67- المرجع السابق، ص503.

68- عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص158.

69- المرجع السابق، ص158.

70- المرجع السابق، ص159.

71- إبراهيم شحاتة، الحدود الآمنة والمعترف بها، سلسلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط الأولى، بيروت، 1972، ص.

72- عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص159.

73- المرجع السابق، ص160.

74- هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص325.

75- أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، مرجع سابق، ص598.

76- المرجع السابق، ص632.

77- المرجع السابق، ص635.

78- المرجع السابق، ص635.

79- المرجع السابق، ص635.

80- المرجع السابق، ص637.

81-موشي ديان، خريطة جديدة وعلاقات مختلفة، صادر بالعبرية، من مكتب معا ريف الإسرائيلية، 1969.

82-عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص171.

83-ملف وثائق فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، وثيقة رقم 305.

84-المرجع السابق، وثيقة رقم 396.

85-عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص177-178. – وانظر د. أسعد عبد الرحمن، ونواف الزور، الفكر السياسي الإسرائيلي، قبل الانتفاضة – بعد الانتفاضة، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت، ط الأولى، 1990، ص10-11.

86-منير الهور، طارق الموسى، مرجع سابق، ص93-94-95. – انظر ، محمد فيصل عبد المنعم، إبراهيم كروان، التوسع الإسرائيلي عرض وتحليل مشروعات السلام الإسرائيلية، يونيو 1967، أكتوبر 1973، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام.

87-عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص193.

88-منير الهور، طارق الموسى، مرجع سابق، ص109.

89-المرجع السابق، ص198-199.

90-المرجع السابق، ص200، 201.

91-منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص105.

92-خلدون ناجي معروف، محمد نصر مهنا، تسوية المنازعات الدولية (مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط) مكتبة غريب، بدون سنة نشر، ص144.

93-المرجع السابق، ص106، وانظر عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص202-203.

94-عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص206.

95-المرجع السابق، ص206.

96-المرجع السابق، ص219.

97-المرجع السابق، ص222.

98-المرجع السابق، ص211.

99-نشرات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، نشرات نصف شهرية، الأعداد رقم (19) السنة الثالثة، أكتوبر، 1973، نقلاً عن دافار/1973/2/4، ويدي عوت أحر نوت، 1973/2/18.

100- المرجع السابق، نقلاً عن دافار في 1973/6/10.

101- د. أسعد عبد الرحمن، نواف الزور، مرجع سابق، ص14.

102- المرجع السابق، ص14، 15، 16، وانظر، عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص215، 216.

103- عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص218، 219.

104- المرجع السابق ، ص 219.

105- المرجع السابق، ص 220.